

نظام إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة في السنغال: دراسة

خاصة لانتخابات الرئاسة ٢٠٢٤

د. شيماء محي الدين محمود

أستاذ مساعد العلوم السياسية- كلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة

ملخص الدراسة:

يلعب نظام إدارة الانتخابات دوراً هاماً ومحورياً ينعكس على مخرجات العملية الانتخابية في أية دولة، وكلما زادت قدرته على الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بالحياد والنزاهة والمصادقية في إدارة العملية الانتخابية، زادت إمكانية تحقيق التداول السلمي للسلطة. وتعتبر الانتخابات الرئاسية السنغالية التي أجريت في مارس عام ٢٠٢٤ من الأهمية بمكان، حيث شكلت اختباراً حقيقياً لفرص وإمكانات تداول السلطة سلمياً من رئيس منتخب إلى آخر. وباستخدام منهج تحليل النظم والمنهج المؤسسي، استهدفت الورقة دراسة وتحليل مدى تمكن نظام وأجهزة إدارة الانتخابات من إدارة الانتخابات الرئاسية في السنغال ٢٠٢٤ بما يحقق التداول السلمي للسلطة في البلاد. وبالفعل فقد خلصت الدراسة إلى أن نتائج انتخابات الرئاسة السنغالية ٢٠٢٤ وما انطوت عليه من أدوار بارزة لهيئات إدارة الانتخابات تدل على أن ثمة علاقة مباشرة بين قدرة نظام إدارة الانتخابات على إدارة العملية الانتخابية بشفافية ومصادقية، وبين تقبل الخاسرين للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، واعترافهم بالهزيمة، الأمر الذي سهل عملية التداول السلمي للسلطة في السنغال.

الكلمات المفتاحية: السنغال- انتخابات الرئاسة- التداول السلمي للسلطة- باسيرو

ديوماي فاي- المجلس الدستوري.

Abstract:

The election management system plays a crucial role in overseeing the electoral process in any country. Its ability to adhere to international standards of neutrality, integrity, and credibility significantly influences the possibility of achieving a peaceful transition of power. The Senegalese presidential elections held in March 2024 serve as a critical test of these capabilities. This paper

uses the systems analysis approach and the institutional approach to examine the extent to which Senegal's electoral management system can facilitate a peaceful alternation of power. The study finds out that the 2024 Senegalese presidential election results underscore the importance of transparent and credible election management. The acceptance of the election outcomes by the losing parties, and their subsequent concession, was pivotal in enabling a peaceful alternation of power in Senegal.

Key words: Senegal- presidential Elections- peaceful Alternation of power- Bassirou Diomaye Faye- constitutional council.

مقدمة

شهدت الساحة السياسية السنغالية حراكاً سياسياً واسع النطاق مع مطلع عام ٢٠٢٤، حيث أجريت الانتخابات الرئاسية وتوجه ملايين المواطنين إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس جديد للبلاد، بعد أن استمر الرئيس ماكي سال في السلطة لولايتين متتاليتين، وهو ما يمثل الحد الأقصى طبقاً للدستور السنغالي. وتعتبر الانتخابات السنغالية لهذا العام من الأهمية بمكان، حيث تشكل اختباراً حقيقياً لفرص وإمكانات تداول السلطة سلمياً من رئيس منتخب إلى آخر، كما تشكل اختباراً لمدى قدرة النظام السياسي السنغالي على إجراء انتخابات وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة بالحرية والنزاهة والشفافية، وفي خضم العديد من التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، الداخلية والإقليمية التي تواجهها السنغال في الوقت الراهن. ومن هذا المنطلق، اتجهت أنظار العالم إلى متابعة سير العملية الانتخابية ومخرجاتها في السنغال، تلك الدولة الفريدة والهامة، ليس فقط لكونها استطاعت تحقيق تداول سلمي للسلطة في مراحل سابقة من تاريخها، الأمر الذي يجعلها إحدى الحالات الخاصة والفريدة في أفريقيا، وبخاصة وسط موجة الانقلابات العسكرية التي تجتاح الكثير من دول غرب أفريقيا، ولكن أيضاً بالنظر إلى الأجواء العامة التي أجريت في إطارها الانتخابات الرئاسية لهذا العام، والتي سبقتها حالة من الاضطراب السياسي على أثر محاولات الرئيس المنتهية ولايته ماكي سال التلاعب بالدستور السنغالي وتأجيل الاستحقاق الرئاسي إلى نهاية شهر ديسمبر من العام ٢٠٢٤، الأمر الذي يمدد ولايته لمدة ثمانية أشهر عن الحد المنصوص عليه في

الدستور (٢٥ فبراير ٢٠٢٤)، وهو ما واجه معارضة داخلية وخارجية واسعة النطاق، انتهت برضوخ الرئيس سال وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ مارس ٢٠٢٤، أي بعد موعدها الأصلي بشهر واحد.

إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية

تتبلور الإشكالية الرئيسية للدراسة في الإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: إلى أي مدى تعكس الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ قدرة وتمكن أجهزة إدارة الانتخابات في السنغال من إدارة العملية الانتخابية بما يحقق التداول السلمي للسلطة؟ أو بعبارة أخرى: إلى أي مدى تمكن نظام إدارة الانتخابات من إدارة الانتخابات الرئاسية في السنغال ٢٠٢٤ بما يحقق التداول السلمي للسلطة في البلاد؟ وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات البحثية لعل من أبرزها ما يلي:

- ١- ما العلاقة بين إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة؟
- ٢- ما طبيعة النظام الانتخابي في السنغال وما أبرز الأجهزة القائمة على إدارة العملية الانتخابية؟
- ٣- إلى أي مدى أثرت تفاعلات وأحداث البيئة الداخلية في السنغال على الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤؟
- ٤- من أبرز المرشحين في انتخابات الرئاسة ٢٠٢٤ في السنغال وما خلفياتهم السياسية؟
- ٥- ما أبرز الملفات والقضايا المطروحة في برامج المرشحين لانتخابات الرئاسة ٢٠٢٤ في السنغال؟
- ٦- ما دلالات فوز مرشح المعارضة باسيرو فاي بانتخابات الرئاسة ٢٠٢٤ وحسمه للسباق من الجولة الأولى؟
- ٧- ما أبرز ردود فعل المراقبين الدوليين تجاه الانتخابات في السنغال؟

أهمية الدراسة

تعتبر دراسة العلاقة بين نظام إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة من الأهمية بمكان، فمن الناحية النظرية، كثر الجدل النظري بشأن مدى جدوى تجارب التحول

الديمقراطي في أفريقيا من عدمه، وكذا بشأن مدى إمكانية النظم الأفريقية من إدارة العملية الانتخابية بما يحقق التداول السلمي للسلطة، وبخاصة في ظل تجدد موجة الانقلابات العسكرية الأفريقية خلال الفترة منذ مطلع عام ٢٠٢٠ بشكل أكبر من ذي قبل، تلك الموجة التي انتشرت بشكل خاص في دول الساحل الأفريقي، والتي تواجه ظروفاً داخلية وتحديات ربما تكون مشابهة لما تواجهه السنغال بالفعل، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات ويطرح العديد من علامات الاستفهام بشأن مدى تمكن النظم المنتخبة في دول إقليم غرب أفريقيا من الصمود في مواجهة موجة الانقلابات التي باتت تجتاح دول الجوار وتتنقل مثل كرات الثلج من دولة إلى أخرى.

ومن الناحية العملية، تتمتع انتخابات الرئاسة السنغالية لعام ٢٠٢٤ بخصوصية

تجعلها جديرة بالدراسة، ولعل من أبرز مبررات اختيار حالة السنغال ما يلي:

١. تعتبر السنغال نموذجاً فريداً في القارة الأفريقية، حيث لم تسجل أية انقلابات عسكرية في تاريخها، هذا على مدار ما يربو على الستة عقود منذ حصولها على الاستقلال، وبالرغم من حدة الأزمات السياسية التي شهدتها السنغال على مدار تاريخها، ظلت صناديق الاقتراع هي الفيصل بين مختلف القوى السياسية سواء في السلطة أو في المعارضة.

٢. على الصعيد الإقليمي، أجريت الانتخابات السنغالية وسط موجة من الاضطرابات السياسية الداخلية والتداول غير السلمي للسلطة في الكثير من دول المنطقة، تلك الحالة التي تعاضمت في إطارها الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في جل دول الإقليم، وامتدت آثارها بحيث أسفرت عن حالة من الاضطراب على مستوى إقليم غرب أفريقيا بالكامل، الأمر الذي أثار العديد من المخاوف لدى الكثير من المحللين السياسيين بشأن مدى إمكانية امتداد سيناريو التداول غير السلمي وغير الدستوري للسلطة في السنغال، على غرار الكثير من دول الإقليم وكذا على غرار دول الجوار السنغالي، خاصة وأنها محاطة بأربعة دول ذات تاريخ انقلابي وسجلت أرقاما قياسية في الانقلابات العسكرية هي مالي وموريتانيا وغينيا وغينيا بيساو.

٣. على المستوى الداخلي، تتمتع الانتخابات الرئاسية السنغالية بخصوصية ربما لم تشهدا أية انتخابات رئاسية أخرى على الساحة الأفريقية، فلأول مرة يصدر

- المجلس الدستوري قراراً بإبطال قرار رئاسي صادر من الرئيس ماكي سال في ٣ فبراير ٢٠٢٤ بتأجيل الاستحقاق الرئاسي إلى ديسمبر من ذات العام، وذلك بوصفه تأجيل غير قانوني، الأمر الذي احترمه الرئيس ماكي سال، كما قام بتحديد موعد جديد للانتخابات التي أجريت بالفعل في ٢٤ مارس من العام الجاري.
٤. تعد الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ فريدة من نوعها في تاريخ السنغال المعاصر، فلأول مرة لم يترشح الرئيس الحالي (ماكي سال)، الذي أكد أنه ينتوي التنحي في نهاية فترة ولايته الدستورية الثانية، بعد أن تولى السلطة لمدة ١٢ عاماً.
٥. إن المتأمل لما أسفرت عنه الانتخابات الرئاسية السنغالية من نتائج يلاحظ فوز مرشح المعارضة باسيرو فاي برئاسة السنغال، ومع أن فاي ليس أول مرشح معارض يفوز برئاسة السنغال، حيث سبقه لذلك كل من عبد الله واد وماكي سال، إلا أنه يشكل حالة فريدة في تاريخ الدولة، حيث ترشح للرئاسة من داخل السجن، الذي غادره بعد مرور ستة أيام من عمر الحملة الانتخابية.
٦. حمل البرنامج الانتخابي للمرشح باسيرو ديوماي فاي الكثير من الأهداف والتعهدات التي يشكل بعضها تغييراً جذرياً في سياسات السنغال مقارنة بما كانت عليه في السابق، لا سيما فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية للدولة، وكذا فيما يتعلق بالتحالفات الإقليمية والدولية للسنغال في المستقبل، الأمر الذي يطرح الكثير من علامات الاستفهام بشأن مدى قدرة الرئيس فاي على وضع تلك التعهدات الطموحة موضع التنفيذ الفعلي على أرض الواقع.
- كل هذا وغيره يجعل الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ جديرة بالدراسة، وذلك للوقوف على أهم ما ميز هذه الانتخابات وما أكسبها خصوصية تجعل من تحليلها أمراً من الأهمية بمكان، وذلك لاستشراف مستقبل السنغال في ظل رئاسة الرئيس باسيرو فاي للسلطة في البلاد.

أهداف ومنهج الدراسة

انطلاقاً من خصوصية الحالة السنغالية على النحو السالف بيانه، تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل نظام إدارة الانتخابات ودوره في عملية التداول السلمي للسلطة في السنغال، بالتطبيق على الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤، وذلك للتعرف على

دور نظام إدارة الانتخابات في تحقيق التداول السلمي للسلطة في السنغال خلال الانتخابات الرئاسية سالفه الذكر .

ومن هذا المنطلق، تتبني الورقة على مقولات منهج تحليل النظم، وذلك باعتباره أحد أنسب المداخل التي يمكن من خلالها تحليل العملية الانتخابية في السنغال وما تضطلع به أجهزة وهيئات إدارة الانتخابات من اختصاصات في إدارة الانتخابات ومخرجاتها وما لذلك من مردود على واقع ومستقبل التداول السلمي للسلطة في السنغال، وذلك انطلاقاً من أن نظام إدارة الانتخابات يعتبر نظاماً فرعياً ضمن النظام السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، تسترشد الدراسة أيضاً بالمنهج المؤسسي، الذي يعطى أهمية للمؤسسات في تحديد السلوكيات والمخرجات السياسية، على اعتبار أن المؤسسات تمثل متغيراً مستقلاً يؤثر على تحديد من هم الفاعلون الذين يسمح لهم بالمشاركة في الساحة السياسية، وتحدد نمط الاستراتيجيات التي ينتجونها، وتؤثر على الخيارات والمعتقدات التي يتبنونها حول الممكن والمرغوب فيه. وترتكز الدراسة في هذا الاقتراب على المؤسسة كوحدة تحليل. ولقد اهتم صامويل هنتجتون بدراسة المؤسسات وأبعادها وأنماطها وآثارها ووضع مقاييس تعتمد على مؤشرات معينة لتحديد تلك الأنماط والمستويات، حيث حدد أربعة معايير لقياس مستوى المؤسسة وهذه المعايير هي⁽¹⁾ :

١- **التكيف**: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستجابة إلى التأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف، وتقاس هذه القدرة باستخدام مؤشرات مثل العمر الزمني والعمر الجيلي والتغير الوظيفي للمؤسسة.

٢- **التعقيد**: بمعنى أن تضم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار، ويقاس التعقيد بمؤشرين هما: درجة تعدد وحدات المؤسسة وتنوعها، ودرجة تعدد وظائف المؤسسة وتنوعها.

٣- **الاستقلالية**: وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وتقاس بمدى استقلالية الميزانية الخاصة بالمؤسسة، وكذا بمدى تمتع المؤسسة بالاستقلال في تجنيد أعضائها الذين يشغلون مناصب فيها.

(1) Stephen Bell: **Institutionalism: Old and New**, pp. 3- 6

<https://rb.gy/3j5uxo>

٤- التماسك: ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، ويقاس بعدة مؤشرات منها: مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة، ومدى وجود خلافات أو أجنحة داخل المؤسسة.

ومن كل ما سبق، يلاحظ أن الاقتراب المؤسسي يقوم على شرح وتفصيل وصفى للمؤسسة في ضوء المقاييس أو المعايير السابق الإشارة إليها. ولعل هذا ما يجعله مدخلاً مناسباً لقياس مدى قدرة وتمكن أجهزة إدارة الانتخابات في السنغال من إدارة العملية الانتخابية بما يحقق التداول السلمي للسلطة في الدولة.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية تبدأ بمدخل نظري ومفاهيمي يتناول المفاهيم الرئيسية للدراسة، وكذا العلاقة بين نظم إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، ثم يتناول القسم الثاني الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الانتخابات في السنغال، ويأتي القسم الثالث ليركز على أهم سمات وملامح البيئة الداخلية للانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤، ويتناول القسم الرابع أبرز المرشحين المتنافسين في الانتخابات محل الدراسة، ثم يركز القسم الخامس والأخير على نتائج الانتخابات، وما لها من دلالات بالنسبة للتداول السلمي للسلطة في السنغال. وتنتهي الدراسة بخاتمة تبلور أهم ما تم التوصل إليه من نتائج.

الدراسات السابقة

عنيت الكثير من الأدبيات بدراسة دور أنظمة وهيئات إدارة الانتخابات في تحقيق التداول السلمي للسلطة، ففي دراسة لوبيز بينتور عام ٢٠٠٠،^(٢) تم التركيز على مؤسسات الإدارة الانتخابية، وما لها من دور في ضمان انتخابات ذات مصداقية ونقل السلطة من حكومة قائمة إلى أخرى. ولقد تبنت الدراسة مجموعة من الأساليب التحليلية الموضوعية والخاصة بكل بلد. ولقد استنتجت أن احتمالات إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية تقع في أيدي هيئات انتخابية مستقلة عن السلطة التنفيذية ولديها

(2) Rafael López-Pintor: **Electoral Management Bodies as Institutions of Governance**, (New York: UNDP Bureau for Development Policy, 2000).

<https://www.eods.eu/library/UNDP.Electoral%20Management%20Bodies%20as%20Institutions%20of%20Governance.pdf/>

موظفون محترفون دائمون، حيث أكدت أن الانتخابات التي تجريها هيئات انتخابية مستقلة هي الأفضل من تلك التي يديرها المسؤولون التنفيذيون، كما أن الانتخابات التي تدار بموظفين دائمين هي أكثر فعالية من حيث التكلفة من تلك التي تدار بشكل كبير من قبل موظفين مؤقتين. وكذلك فقد أكدت الدراسة أن تدخل المجتمع الدولي كان فعّالاً بشكل عام في مساعدة كل من عمليات التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وإنشاء هيئات إدارة الانتخابات. وفي هذا السياق، يصبح لزاماً على هيئات إدارة الانتخابات العمل وفقاً لعدد من المبادئ التوجيهية مثل الاستقلالية والحياد والنزاهة والشفافية والكفاءة والمهنية، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثيراً ومصداقية.

وفي كتاب عن دور الانتخابات في عمليات السلم، تناولت دراسة فاييو أوليفا لعام ٢٠١١^(٣) الظروف التي تحكم عملية تعاطي الفاعلين في الانتخابات مع النتائج الانتخابية، أي ما إذا كانت هذه العملية يمكن أن تحقق تداولاً سلمياً للسلطة من عدمه. وهنا أكدت الدراسة أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مثالية، وأن قبول النتائج من قبل الأحزاب السياسية الرئيسية يعد أمراً حاسماً لإضفاء الشرعية على العملية الانتخابية برمتها. وهنا خلصت الدراسة إلى أن قبول نتائج الانتخابات من قبل الطرف أو الأطراف الخاسرة إنما يتطلب توافر شروط معينة، لعل من أبرزها قيام الفائزين باستيعاب الخاسرين بشكل يحول دون قيامهم بأية ردود أفعال سلبية تقوض التداول السلمي للسلطة أو قيامهم بخلق أية أزمات سياسية عقب إعلان نتائج الانتخابات.

أما عن دراسة دون وسميث للعام ٢٠١٢^(٤)، فقد تناولت دور إدارة الانتخابات في الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية. ولقد توصلت الدراسة إلى

(3) Fabio Oliva: “‘Learning to Lose’: Accepting Electoral Outcomes”., in UNSSC, **The Role of Elections in Peace Processes**, (Turin: United Nations System Staff College and Zentrum für Internationale Friedenseinsätze, 2011) https://www.zif-berlin.org/sites/zif-berlin.org/files/inline-files/UNSSC-ZIF-2011-The-Role-of-Elections-in-Peace-Processes_2011.pdf/

(4) Sean Dunne and Scott Smith: **Electoral Management during Transition: Challenges and prospects**, IDEA policy paper, (Stockholm: International Institute for Democratic Electoral Assistance, August 2012).

أن الانتخابات تعد بمثابة ركيزة أساسية في عمليات التحول الديمقراطي. وفي هذا الإطار، أكدت الدراسة أن "هيئة إدارة الانتخابات التي تتولى الإشراف على الانتخابات وتديرها بما يراعي اعتبارات الحرية والنزاهة تعزز الثقة في العملية الانتخابية وتحسن آفاق التحول الديمقراطي". وهنا استنتجت الدراسة أن معظم البلدان التي مرت بمرحلة انتقالية من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب قد اختارت هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات التعددية أثناء المراحل الانتقالية.

وعلى الصعيد الأفريقي، تناولت دراسة عادل جينادو عام ٢٠١٤^(٥) دور اللجان الانتخابية في تعزيز الديمقراطية في عدد من دول غرب أفريقيا، حيث ضمت كل من بنين والرأس الأخضر وغانا ونيجيريا والسنغال وسيراليون. ومن خلال المقارنة بين هياكل وعمليات ومؤسسات الإدارة الانتخابية في الدول محل الدراسة، خلصت الدراسة إلى أن ثمة تحديات رئيسية تواجه هيئات إدارة الانتخابات في الدول الست، ولعل من أبرزها التكلفة المتزايدة للانتخابات، والجدل حول الفصل في النزاعات الانتخابية، وإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة مع أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد رصدت الدراسة جملة من العوامل والمؤثرات السياسية والقانونية التي تغذي ثقافة الإفلات من العقاب في بعض دول المنطقة، الأمر الذي ينعكس بوضوح على سير العملية الانتخابية من جهة، وعلى درجة المصداقية التي تتمتع بها نتائج تلك الانتخابات من جهة أخرى. وفي دراسة أجراها مارتن هالف عام ٢٠١٧^(٦) عن الثقة في الانتخابات وقبول النتائج، قدم تحليلاً دقيقاً لمفهوم "الثقة والمصداقية الانتخابية"، مبيناً الدور الذي تضطلع

<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/electoral-management-during-transition.pdf/>

(5) Adele Jinadu: "lessons from electoral management and process in west Africa"., **SAIIA occasional papers**, Governance and APRM programme, (Johannesburg: south African institute of international Affairs, occasional paper 194, 2014).

<https://www.aprmtoolkit.saiia.org.za/documents/academic-papers/507-lessons-from-electoral-process-in-west-africa/file>.

(6) Maarten Halff: **confidence in Elections and the Acceptance of Results**, A policy brief of the Electoral Integrity Initiative, (Geneva: Kofi Annan Foundation, policy Brief No. 1, 2017).
<https://aceproject.org/ero-en/misc/confidence-in-elections-and-the-acceptance-of/>

به النظم السياسية وكذا النظم الانتخابية في العمل على ضمان ثقة الجماهير في العملية الانتخابية بحيث تحقق الشرعية السياسية للفائز وهو ما يبتغيه أي نظام سياسي. ومن ثم فقد أكدت الورقة على ضرورة تبني الحكومة في أية دولة كافة التدابير اللازمة لضمان الثقة في العملية الانتخابية، بما في ذلك من خلال إدخال تعديلات على هيكل الدولة، وأسس توزيع السلطة السياسية والاقتصادية، فضلا عن النظام الانتخابي. ثم ركزت الورقة على العملية الانتخابية نفسها وكيفية إجرائها، وكذا على العناصر أو الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الانتخابات أو "إخراجها عن مسارها"، بما في ذلك السمات المتعلقة بالإطار القانوني المنظم للانتخابات، وهيئة إدارة الانتخابات (من حيث طبيعتها، وتكوينها، وطريقة تعيينها، وعمليات صنع القرار الداخلي فيها)، والطريقة التي تجري بها العملية الانتخابية نفسها بما في ذلك إعلان النتائج، فضلا عن سبل إجراء الانتخابات، والنظر في الطعون ضد النتائج المتنازع عليها. وقد استنتجت الدراسة أن الإدارة الانتخابية عملية معقدة إنما تتطوي على الكثير من التدابير والضوابط السياسية لبناء الثقة التي ما إن تحققت فإن الانتخابات تحقق أهدافها المرجوة منها بوصفها آلية تمكن المواطنين من اختيار من يحكمهم بشفافية ومصداقية.

وفي دراسة أجراها فيمي ميوكو وهاريسون إيداوا عام ٢٠٢٠^(٧)، تم تحليل العلاقة بين نظم إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة بين الحكومات القائمة والمعارضة في حالي غانا ونيجيريا. ولقد تبنت الدراسة أسلوب المقابلة، حيث تم إجراء ما يزيد عن ٢٠ مقابلة مع عدد من كبار مسؤولي هيئات إدارة الانتخابات، ورؤساء مجموعات مراقبي الانتخابات، والمسؤولين الرئيسيين في المؤسسات الانتخابية وأعضاء رفيعي المستوى من الأحزاب السياسية الرئيسية في غانا ونيجيريا. وقد استنتجت الدراسة أنه نظرًا لأن نظام إدارة الانتخابات أنتج انتخابات ذات مصداقية في حالة غانا، فقد كان قادرًا على التأثير في جميع عمليات التداول السلمي للسلطة بين الحكومات القائمة والمعارضة. أي أن الحكومات الحالية سلمت بالهزيمة لأنها شعرت بنزاهة الانتخابات. أما في حالة

(7) Harrison Adewale Idowu, N. Oluwafemi 'Femi' Mimiko: "Election Management Systems and Peaceful Alternation of Power between Incumbent and Opposition Governments in Ghana and Nigeria"., **politikon: The IAPSS Journal of Political Science**, (Montreal: The international association for political science students, vol. 44, March 2020).

<https://politikon.iapss.org/index.php/politikon/article/view/227/227>

نيجيريا، فقد أكدت الدراسة أن التداول السلمي للسلطة في نيجيريا لا يمكن أن نعزوه إلى نظام إدارة الانتخابات الذي لا يزال معيباً إلى حد كبير، الأمر الذي يشير إلى أن ثمة عوامل أخرى ربما كانت أكثر تأثيراً في حالة نيجيريا من نظام إدارة الانتخابات، لعل من بينها شخصية شاغل الوظيفة ومدى رغبته في التنازل عن السلطة، وهو ما بدى أكثر تأثيراً في نيجيريا من نظام إدارة الانتخابات الذي ينقصه الكثير حتى يتمكن من التمتع بالثقة والمصداقية من جانب المواطنين في الدولة.

وبعد عرض هذه الدراسات على النحو السالف بيانه، يلاحظ أنه بينما تختلف هذه الدراسات عن بعضها البعض، سواء في السياق والمتغيرات، أو حتى في حالات الدراسة التي تناولتها، إلا أن أهم ما استنتجته هذه الدراسات أن ثمة علاقة مباشرة بين قدرة نظم إدارة الانتخابات على إدارة العملية الانتخابية بشفافية ومصداقية وبين تقبل الخاسرين للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، واعترافهم بالهزيمة، الأمر الذي يسهل عملية التداول السلمي للسلطة. ولذا تأتي هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين نظام إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة في حالة السنغال، وهي دولة ذات تاريخ في التداول السلمي للسلطة ولكنها تواجه الكثير من الأزمات الداخلية والخارجية ليس أقلها كونها محاطة بدول لها تاريخ طويل في الانقلابات العسكرية وسط حالة من عدم الاستقرار السياسي في الكثير من دول الإقليم.

القسم الأول

نظم إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة: مدخل نظري

كما تبين في مقدمة الدراسة، فقد تناولت عدة دراسات العلاقة بين إدارة الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، ولعل هذا ما يستوجب التعرض لمفهوم وماهية إدارة الانتخابات من جهة وكذا لمفهوم التداول السلمي للسلطة من جهة أخرى، وذلك بغية توضيح هذه المفاهيم وبيان المحاور والمرتكزات الرئيسية التي تستند إليها هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف بنظام إدارة الانتخابات Election Management System

يشير نظام إدارة الانتخابات إلى الخطط أو العمليات التي تستهدف ضمان إدارة الانتخابات بسلاسة، أي أنه ذلك النظام الذي يمكن هيئة إدارة الانتخابات من تقديم خدماتها وإنجاز مهامها في الوقت المطلوب، وذلك حتى تكون العملية الانتخابية وما تنطوي عليه من إجراءات ونتائج مقبولة. وبهذا المعنى، يساهم نظام إدارة الانتخابات في عمليات انتخابية شفافة وذات مصداقية عندما يفسح المجال لإجراء انتخابات حرة

ونزاهة، ويضمن الثقة والمصداقية في عملية تسجيل الناخبين، ولا يعمل لصالح النخب الحالية، ولا ينطوي على أية أعمال عنف من شأنها إثارة حالة من الإحباط لدى الناخبين، ويضمن إجراء العملية الانتخابية بصورة خالية من التهيب أو القمع أو الاحتيال (التزوير)^(٨).

وبهذا المعنى، تشمل الإدارة الانتخابية كلا من الكيان المسئول عن إدارة الانتخابات والآليات والأدوار والوظائف المختلفة التي قد يضطلع بها هذا الكيان. وفي حين أن جميع الديمقراطيات لديها إدارة انتخابية من نوع ما (يشار إليها غالبًا بهيئات إدارة الانتخابات)، فإن مسؤوليات هذا الكيان قد تختلف بشكل كبير، وقد تمتد من مجرد كونها جهة مسئولة عن الاقتراع وفرز الأصوات، لتشمل أيضًا مهام أكثر تعقيداً مثل تسجيل الأحزاب السياسية، والإشراف على تمويل الحملات الانتخابية، وتصميم أوراق الاقتراع، وحل النزاعات الانتخابية، وما إلى غير ذلك^(٩).

ونتيجة لذلك، تختلف هيئات إدارة الانتخابات بشكل كبير من دولة إلى أخرى من حيث الشكل والحجم. ومع ذلك، وباعتبارها الوكالات المسئولة عن إدارة الانتخابات والاستفتاءات، فإن هيئات إدارة الانتخابات هي المسئولة في نهاية المطاف عن حماية شرعية المؤسسات الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة. ولذلك، يتعين عليهم التأكد من أن جميع جوانب أي استحقاق انتخابي تلبى المعايير العالمية وتتبع المبادئ التوجيهية الأساسية للانتخابات، بما في ذلك الاستقلال والحياد والنزاهة والشفافية والكفاءة والمهنية^(١٠).

١ - هيئات إدارة الانتخابات Election Management Bodies

لقد تمت صياغة مصطلح هيئة إدارة الانتخابات (EMB) للإشارة إلى الهيئة أو الهيئات المسئولة عن إدارة الانتخابات، بغض النظر عن الإطار المؤسسي الأوسع الذي تعمل في إطاره.

وهيئة إدارة الانتخابات Election Management Body هي منظمة أو هيئة لها غرض وحيد، وهي مسئولة قانونًا عن إدارة بعض - أو كل - العناصر الضرورية لإجراء

(٨) Ibid, pp. 92- 93.

(٩) ACE project: **Electoral Management**, available at: <https://aceproject.org/ace-en/topics/em/introduction/em10/> accessed on 30 February 2024.

(١٠) Idem

الانتخابات والاستفتاءات وما ينطوي عليه ذلك من مهام أساسية تشمل: تحديد من يحق له التصويت؛ تلقي والتحقق من صحة ترشيحات المشاركين في الانتخابات (الأحزاب السياسية و/أو المرشحين)؛ إجراء الاقتراع؛ فرز الأصوات؛ وجدولة الأصوات^(١١). وفي حالة إذا تم تخصيص هذه العناصر الأساسية لمختلف الهيئات، فيمكن اعتبار جميع الهيئات التي تتقاسم هذه المسؤوليات بمثابة هيئات إدارة الانتخابات. وبهذا المعنى، قد تكون هيئة إدارة الانتخابات مؤسسة قائمة بذاتها، أو وحدة إدارية متميزة داخل مؤسسة أكبر، وقد يكون لها أيضًا مهام غير انتخابية. وبالإضافة إلى هذه المهام الأساسية، يجوز لهيئة إدارة الانتخابات القيام بمهام أخرى تساعد في إجراء الانتخابات، مثل تسجيل الناخبين، وترسيم الحدود، وتثقيف الناخبين، ومراقبة وسائل الإعلام، وحل النزاعات الانتخابية^(١٢).

وفي حين ينبغي الاعتراف بهيئة إدارة الانتخابات واستقلالها على رأس الإطار القانوني أي بموجب دستور الدولة، إلا أن تحديد صلاحيات هيئة إدارة الانتخابات ووظائفها ينبغي أن تضمن في تشريعات تتسم بالمرونة وتسمح بإجراء تعديلات أو تغييرات جذرية، ولكن هذه التغييرات يجب أن تتطلب ضمانات إضافية، ومن ذلك ضرورة التشاور مع أصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية التي خرجت عن السلطة وهيئة إدارة الانتخابات نفسها. وفي غياب مثل هذه الضمانات، هناك خطر يتمثل في احتمال تفويض استقلال هيئة إدارة الانتخابات من خلال إدخال تعديلات على صلاحياتها ووظائفها من قبل أغلبية مستقبلية ذات مصلحة ذاتية في المجلس التشريعي^(١٣).

٢ - نماذج إدارة الانتخابات: Electoral Management Models

كما تبين من الجزء السابق، فإن هيئة إدارة الانتخابات (EMB) التي تشرف وتدير الانتخابات الحرة والنزيهة تعمل على تعزيز الثقة في العملية الانتخابية وتحسين احتمالات ترسيخ الديمقراطية. ويتضمن تصميم هيئة إدارة الانتخابات بعض الاختيارات الأساسية حول مكانتها في الإطار المؤسسي لإدارة الدولة^(١٤).

(11) **Idem**

(12) **Idem**

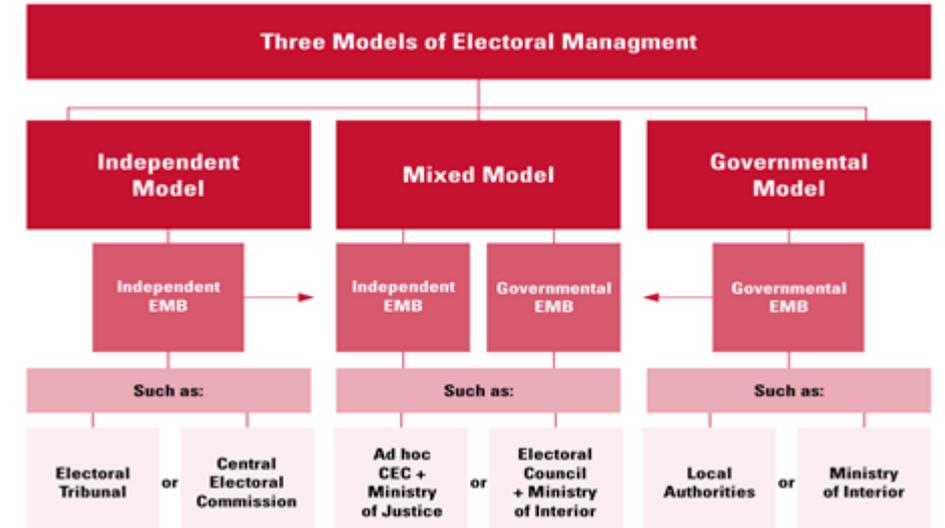
(13) Sean Dunne and Scott Smith: **op.cit.**, p. 10.

(14) **Ibid**, pp. 5-6.

ولقد حددت المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية The International Institute for Democracy and Electoral Assistance ثلاثة نماذج واسعة لهيئات إدارة الانتخابات – المستقلة والحكومية والمختلطة على النحو المبين على الشكل رقم ١. وبموجب النموذج المستقل للإدارة الانتخابية، يتم تنظيم الانتخابات وإدارتها من قبل هيئة إدارة الانتخابات التي تكون مستقلة مؤسسياً ومستقلة عن السلطة التنفيذية للحكومة. وبموجب النموذج الحكومي، يتم تنظيم الانتخابات وإدارتها من قبل السلطة التنفيذية من خلال وزارة و/أو من خلال السلطات المحلية. أما النموذج المختلط، فهو عادة ما يتضمن هياكل مزدوجة – هيئة سياسية أو إشرافية، منفصلة عن السلطة التنفيذية، وتشرف على الهيئة التنفيذية داخل الحكومة^(١٥).

الشكل رقم ١

نماذج إدارة الانتخابات



Source: Sean Dunne and Scott Smith: **Electoral Management during Transition: Challenges and prospects**, IDEA policy paper, (Stockholm: International Institute for Democratic Electoral Assistance, August 2012), p. 8.

وأياً كان النموذج الذي سيتم اختياره، يجب على جميع هيئات إدارة الانتخابات أن تظهر استقلالاً لا يعرف الخوف، بمعنى أنها لا تتأثر بالتأثيرات الحكومية أو السياسية

(15) Ibid, pp. 8-9.

أو غيرها من تأثيرات حزبية في قراراتها. ويعتبر الخبراء في مجال الانتخابات أن تأمين وحماية استقلال هيئة إدارة الانتخابات يمثل أولوية في التحولات الديمقراطية. وقد أظهرت الدراسات أن هيئات إدارة الانتخابات المستقلة والمهنية والمتحررة من سيطرة الحكومة توفر فرصة أكبر بكثير لنجاح الانتخابات. والأهم من ذلك، أن استقلال الهيئة الانتخابية يعتبر أيضاً شرطاً للممارسة الفعالة للحقوق الانتخابية^(١٦).

وبالرغم من أن بعض الأدبيات تذهب إلى أن النموذج المستقل لإدارة الانتخابات من المرجح أن يضمن استقلالية هيئة إدارة الانتخابات في القرار والعمل، إلا أن ثمة إجماع على أن اختيار النموذج ليس سوى نقطة البداية، بمعنى أن النموذج الرسمي لا يشكل بحد ذاته ضماناً للاستقلال الفعلي لهيئة إدارة الانتخابات. ولذا يعمل الباحثون على تطوير أساليب أكثر دقة لقياس الاستقلال الفعلي لهيئة إدارة الانتخابات^(١٧). وقد اقترح خبراء الانتخابات أيضاً اختبارات تجريبية للاستقلال، مثل إدارة ثلاث انتخابات عامة متتالية يتم قبولها على أنها حرة ونزيهة من قبل غالبية أصحاب المصلحة ومراقبة الانتخابات المستقلين^(١٨).

ثانياً: مفهوم التداول السلمي للسلطة Peaceful Alternation of Power

تعددت إسهامات العلماء والباحثين في التأصيل لمفهوم تداول السلطة، والذي يشير في معناه اللغوي إلى مداولة الحكم. أما بالمعنى الاصطلاحي، فإن تداول السلطة يشير

(16) Jonathan Hartlyn, Jennifer McCoy, and Thomas M. Mustillo: "Electoral Governance Matters: Explaining the Quality of Elections in Contemporary Latin America", in **Comparative political studies**, (Volume 41, Issue 1, Jan 2008), pp. 74- 76, <https://journals.sagepub.com/doi/epdf/10.1177/0010414007301701/>

(17) Francisco Javier Aparicio and Sandra Jessica Ley: "Electoral Institutions and Democratic Consolidation in the Mexican States, 1990-2004", (Mexico city: Centro de Investigación y Docencia Económicas, December 2008), p. 13, http://investigadores.cide.edu/aparicio/Aparicio&Ley_ElectoralIndep_DTEP208_08.pdf/

(18) Shaheen Mozaffar: "Patterns of Electoral Governance in Africa's Emerging Democracies", **International Political Science Review**, (Montreal: International political Science Association, Vol. 23, No. 1, Jan 2002), p. 89.

إلى "العملية التي يتم بموجبها انتقال السلطة في أية دولة بحيث يحدث إحلال للقيادة السياسية في مختلف مؤسسات الدولة، وعلى كافة المستويات وفي مقدمتها رأس النظام والقيادات البارزة فيه سواء كان رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو قائد عسكري. وطبقاً للأدبيات، يحدث تداول السلطة وفقاً لآليات متعددة بعضها سلمية وبعضها غير سلمية، ولعل من أبرز تلك الآليات: الانتخابات والانقلابات العسكرية والنفي والاعتقالات والوفاة أثناء شغل المنصب والحروب الأهلية وما إلى غير ذلك^(١٩).

وبهذا المعنى، يختلف مفهوم تداول السلطة عن مفهوم الخلافة السياسية political succession الذي عادة ما يشير إلى التغيير في رئيس الدولة فقط، دون أن يمتد إلى مؤسسات أخرى من بينها البرلمان. ومن هذا المنطلق، فإن مفهوم تداول السلطة يعتبر أعم وأشمل من مفهوم الخلافة السياسية. وكذلك يختلف مفهوم تداول السلطة عن مفهوم المشاركة في السلطة power Sharing، الذي يتجلى في الكثير من الحكومات الائتلافية، والذي بموجبه يقتسم مجموعة من الأحزاب السياسية المناصب بما يتناسب مع الأغلبية التي حصل عليها كل منهم^(٢٠).

واستناداً إلى ما تقدم، فإن عملية تداول السلطة تقوم على تحديد مدى زمني يضمن عدم بقاء شخص بعينه أو حزب سياسي معين في السلطة، حيث تتطوي هذه العملية على حدوث تغيير في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل ظرفي عن السلطة، سواء طوعاً أو كرهاً، لتتضم إلى صفوف المعارضة^(٢١).

ومن هذا المنطلق، يحدث التداول السلمي للسلطة عندما يكون هناك انتقال للسلطة من حكومة حالية إلى حكومة معارضة خرجت منتصرة في انتخابات انتقالية. وجدير بالذكر أن الانتخابات تعتبر الآلية المشروعة وربما الوحيدة لضمان التداول السلمي

(19) Aaron Segal: "Can Democratic Transition Tame Political Succession?"; in **Africa Today**, (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 43, no. 4, 1996), p. 371.

(20) د. شيماء محي الدين محمود: تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا: دراسة

حالي نيجيريا وموريتانيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥) ص ١٦ -

١٧.

(21) المرجع السابق، ص ١٧.

للسلطة، بما توفره من فرصة للناخبين للمشاركة في عملية صنع القرار، فضلاً عن كونها آلية لتداول السلطة ومصدراً هاماً للشرعية السياسية^(٢٢). ويعتبر شرطي الحرية والنزاهة من أبرز الشروط الواجب توافرها في أية انتخابات حتى تصبح آلية فعالة للتداول السلمي للسلطة^(٢٣). ويذهب كل من وانبين شو وكارولين لوجان إلى القول بأن تداول السلطة السياسية يحدث عندما تخسر الحكومات والأحزاب الحالية انتخابات انتقالية وتثبت أنها تقبل إرادة الشعب من خلال تقبل الهزيمة وتسليم السلطة للمعارضة التي فازت في الانتخابات. وأضافوا أيضاً أن عملية تداول السلطة ليست مسئولية الأحزاب والنخب المتنافسة على السلطة فحسب، بل يجب على الجمهور أيضاً أن يلعب دوراً في إحداث تداول السلطة، وذلك من خلال إظهار الرغبة والحرص ليس فقط على المشاركة في الانتخابات، بل أيضاً على تعزيز موقف المعارضة والتصويت لصالحها إذا لزم الأمر، وذلك عندما يكون أداء الحزب الحاكم ضعيفاً أو لا يمثل مصالح ومطالب الجمهور بشكل كافٍ^(٢٤). ولعل هذا ما يبرر اعتبار صامويل هنتجتون التداول السلمي للسلطة بمثابة أحد المؤشرات الرئيسية الدالة على ترسيخ الديمقراطية في أية دولة، ذلك أنه عندما يُهزم الفائزون في الانتخابات التأسيسية ويسلمون السلطة سلمياً في انتخابات لاحقة، ويقوم الفائزون الجدد أنفسهم لاحقاً بتسليم السلطة سلمياً إلى الفائزين في انتخابات لاحقة، فإن هذا من شأنه توطيد الديمقراطية^(٢٥).

- (22) Harrison Idowu and Oluwafemi Mioko: “Enabling Factors for Peaceful political power alternation and democratic consolidation in Ghana and Nigeria”, **Taiwan Journal of Democracy**, (Taipei: Taiwan Foundation for Democracy, vol. 16, no. 1, July 2020), pp. 165- 166.
- (23) Harrison Adewale Idowu, N. Oluwafemi ‘Femi’ Mimiko: “Election Management Systems...”, **op.cit.**, p. 93
- (24) Wonbin cho and Carolyn Logan: “Looking towards the future: Alternations in Power and popular perspectives on Democratic Durability in Africa”., **Comparative political Studies**, (vol. 47, Issue 1, 2014), pp. 34- 36.
- (25) Samuel Huntington: **The third wave: Democratization in the late twentieth century** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 208- 209.

وفي سياق مشابه، عرف ميايز وأوكولي وأوكونكو تداول السلطة السياسية بوصفه "الوضع الذي يتسلم فيه الحزب السياسي المعارض السلطة من شاغل المنصب عبر انتخابات ديمقراطية. ومن ثم، عندما يخسر الحزب أو الزعيم الحالي في الانتخابات أمام حزب أو مرشح المعارضة ويسلم السلطة إلى المعارضة، فإن البلاد قد شهدت تناوباً في السلطة أو تداولاً سلمياً للسلطة"⁽²⁶⁾.

علاوة على ذلك، ميز ليتل وتاكر ولاجاتا بين التداول الديمقراطي والتداول شبه الديمقراطي للسلطة، حيث أكدوا على أنه في حين أن التداول الديمقراطي للسلطة يتم بشكل تلقائي من خلال خسارة الأحزاب والقادة الحاليين وقبولهم تلك الخسارة، فإن تداول السلطة شبه الديمقراطي يتأثر ويصبح ممكناً من خلال احتجاجات المواطنين والضغط من جانب أصحاب المصلحة الآخرين⁽²⁷⁾.

ومن كل ما تقدم، يمكن الوصول إلى تعريف التداول السلمي للسلطة الذي تتبناه هذه الدراسة، حيث يشير التداول السلمي للسلطة إلى الحالة التي تخسر فيها الحكومة الحالية الانتخابات وتسلم بالهزيمة للمعارضة وتسلم السلطة لحكومة معارضة.

القسم الثاني

الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة الانتخابات في السنغال

تحدد الدساتير والقوانين في أية دولة الأنظمة الانتخابية وقواعد إجراء الانتخابات، وكيفية تحديد النتائج، وكيفية توزيع السلطة بشكل عام، كما تحدد أيضاً المؤسسات المعنية بإدارة الانتخابات وما لها من سلطات واختصاصات. وفي هذا الإطار يجدر الحديث عن القانون الانتخابي السنغالي، وكذا عن أبرز المؤسسات والأجهزة والهيئات المعنية بإدارة العملية الانتخابية في مختلف مراحلها وعلى كافة المستويات.

⁽²⁶⁾ Netchy Mbaeze, Chukwuma Rowland Okoli and willy Okonkwo: "political power Alternation and Electoral violence in post- colonial Africa: Experiences in Nigeria and Kenya, 1999- 2006", **Socialscintia Journal of the social Sciences and Humanities**, (Awka: The Centre for Research and Propagation of African Heritage and Development, vol. 2, no. 3, September 2017), p. 19

⁽²⁷⁾ Andrew Little, Joshua Tucker and Tom LaGatta: "Elections, Protests and Alternation of power", **Journal of politics**, (Chicago: The University of Chicago press Journals, Vol. 77, no. 4, October 2015), pp. 1143- 1144.

أولاً: الإطار القانوني المنظم للانتخابات في السنغال:

إن لقوانين تنظيم الانتخابات تأثير مباشر على كيفية تفاعل مختلف أصحاب المصلحة مع العملية السياسية، بما في ذلك تشكيل وتطوير الأحزاب السياسية والمصالح الأيديولوجية؛ والفرص المتاحة للنساء والأقليات والفئات المهمشة للمشاركة الكاملة في العملية الانتخابية والسياسية بشكل عام^(٢٨).

ويضم الإطار القانوني المنظم للانتخابات في السنغال الدستور السنغالي والقانون الانتخابي السنغالي وعدد من القوانين التي تختص ببيان تشكيل واختصاصات مؤسسات إدارة الانتخابات ولعل من أبرزها ما يلي: القانون الانتخابي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٢١، القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المنشئ للمجلس الدستوري، القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٥ المنشئ للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والقانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ المنشئ للمجلس الوطني للرقابة السمعية والبصرية، وغير ذلك من قوانين عنيت بتشكيل واختصاصات مؤسسات إدارة الانتخابات، ولذا سيتم عرض أهم ما جاء فيها في سياق الإطار المؤسسي المنظم للانتخابات السنغالية في إطار كل مؤسسة من مؤسسات إدارة الانتخابات.

وطبقاً للقانون السنغالي، يتم تنظيم الانتخابات الرئاسية في السنغال طبقاً لنظام الأغلبية على جولتين محتملتين من التصويت. ويعتبر المرشح الذي يحصل على ٥٠% أو أكثر من الأصوات هو الفائز. وفي حالة إذا لم يحصل أي مرشح على ٥٠% من الأصوات، فستكون هناك جولة إعادة للانتخابات بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات. وطبقاً للقانون السنغالي يجب على أولئك الذين يرغبون في الترشح للرئاسة أن يحملوا الجنسية السنغالية حصرياً، وألا يقل عمرهم عن ٣٥ عاماً في يوم الانتخابات، كما يجب ألا يكونوا قد أدينوا بارتكاب جنائية^(٢٩). وطبقاً للقانون، يتعين

(28) International Foundation for Electoral Systems: **Electoral system design**, available at: <https://www.ifes.org/our-expertise/election-integrity/electoral-system-design/> accessed on 1 May 2024

(29) International foundation for electoral systems: **Election Snapshot: Elections in Senegal: 2024 Presidential Elections**, available at: <https://www.ifes.org/sites/default/files/2024->

على المرشحين للرئاسة الحصول على موافقة ١٣ عضواً في الجمعية الوطنية، أو ١٢٠ من رؤساء البلديات ورؤساء المجالس الإقليمية، أو الحصول على توقيعات تأييد من ٠.٦% على الأقل من الناخبين. وجدير بالذكر أنه طبقاً للإحصاءات الرسمية لعام ٢٠٢٤، قدر عدد المسجلين الذين لهم حق التصويت بنحو ٧,٣٧١,٨٩٠ ناخباً مسجلاً في القوائم الانتخابية^(٣٠).

ولقد حدد الفصل الثالث من الدستور السنغالي الصادر في يناير عام ٢٠٠١ الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح لانتخابات الرئاسة، كما حدد فترة تولي الرئيس لمنصب الرئاسة. وطبقاً للمادة ٢٧ من الدستور، تجرى الانتخابات الرئاسية في السنغال كل خمس سنوات. وحتى انتخابات عام ٢٠١٢، كانت مدة الولاية الرئاسية سبع سنوات، لكن الاستفتاء الذي أجري في مارس عام ٢٠١٦ قلص المدة الرئاسية إلى خمس سنوات. ويجوز للرؤساء أن يتولوا مناصبهم لفترتين رئاسيتين كحد أقصى^(٣١).

ثانياً: الإطار المؤسسي لإدارة الانتخابات في السنغال:

تتمتع السنغال بهيكل مزدوج لإدارة الانتخابات والإشراف عليها. ويتكون هذا الهيكل من وزارة الداخلية، التي تنظم الانتخابات والاستفتاءات الوطنية والمحلية من خلال المديرية العامة للانتخابات. وفي الميدان، تتولى السلطات الإدارية مسؤولية تنظيم الانتخابات. أما الهيئة الأخرى فهي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وتلعب مؤسسات أخرى مثل المجلس الدستوري ومحكمة الاستئناف في داكار والمجلس الوطني للرقابة السمعية والبصرية (CNRA) دوراً أيضاً في العملية الانتخابية ولكن في مراحل مختلفة. ومن هذا المنطلق، يعنى هذا الجزء من الورقة بعرض أبرز مؤسسات وهيئات إدارة

[03/2024%20Presidential%20Elections%20in%20Senegal%20FAQs.pdf/](https://www.parliament.uk/documents/CBP-9990/CBP-9990.pdf) pp. 1- 2, accessed 1 April 2024.

(30) Nigel Walker: **Senegal: 2024 presidential election**, (London: house of commons library, research briefing, April 2024), p. 8, available at: <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9990/CBP-9990.pdf> accessed on 1 May 2024.

(31) **Constitution De La Republique Du Senegal** Du 22 Janvier 2001, Titre III, Articles 27, 28. <https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/sn/sn006fr.pdf> accessed in 11/ 03/ 2024.

الانتخابات في السنغال وما تضطلع به من مهام ومالها من وظائف واختصاصات، وسيتم عرضها وفقاً لترتيب دورها في إدارة العملية الانتخابية، وذلك على النحو التالي^(٣٢):

١ - وزارة الداخلية **Ministère de l'Intérieur**

تتولى وزارة الداخلية السنغالية تنظيم الانتخابات. وبعد إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تم نقل بعض صلاحيات وزارة الداخلية، وتحديداً دور الرقابة والإشراف، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، إلا أن هذا لم يقلل من الدور الذي تضطلع به وزارة الداخلية في العملية الانتخابية، خاصة وأنها الجهة المنوط بها إصدار بطاقات الهوية الوطنية^(٣٣).

وتتولى المديرية العامة للانتخابات مسئولية تنظيم الانتخابات والاستفتاءات الوطنية والمحلية. ولعل من أبرز مهامها ما يلي: إعداد ومراجعة القوائم الانتخابية بالتنسيق مع مديرية رقمنة الملفات بوزارة الداخلية؛ الحفاظ على الملفات الانتخابية؛ تصميم وتنفيذ الوثائق والمحفوظات الانتخابية والحفاظ عليها؛ تنظيم ومراقبة توزيع بطاقات الناخبين؛ مراقبة شروط طباعة أوراق الاقتراع؛ تطبيق ومراقبة المبادئ المطبقة على الدعاية الانتخابية، وذلك بالتنسيق مع السلطات الإقليمية؛ دعم الخدمات الأمنية فيما يتعلق بنظام الأمن المطبق أثناء عمليات التصويت؛ التدريب المتعلق بالعملية الانتخابية للموظفين الإداريين والسلطات القضائية والمسؤولين المنتخبين؛ حملات التوعية والإعلام المدني؛ تطوير وإدارة الخريطة الانتخابية؛ تكييف أدوات تكنولوجيا المعلومات مع الاحتياجات الانتخابية؛ تحليل الأصوات الانتخابية؛ نشر المعلومات الفنية المتعلقة بالانتخابات، خاصة تلك المتعلقة بسير العملية الانتخابية والإحصائيات ذات الصلة بها؛ دعم السلطات القضائية في ممارسة مهامها بموجب قانون الانتخابات؛ إعداد وتنفيذ

(32) University of Florida: Trans-Saharan Elections Project: **The Administration of Elections – Senegal**, available at: <https://tsep.africa.ufl.edu/the-administration-of-elections/senegal/> accessed in 18/ 03/ 2024.

(33) République du Sénégal: **Ministère de l'Intérieur: Organisation des élections**, available at: <https://interieur.sec.gouv.sn/processus-electoraux/organisation-des-elections/> accessed on 15th March 2024.

ميزانية مراجعة القوائم الانتخابية والانتخابات فيما يتعلق بالمصالح المختصة؛ وإدارة الاعتمادات المخصصة لإنجاز مهام المديرية العامة للانتخابات⁽³⁴⁾.

ولقد مر دور وزارة الداخلية في العملية الانتخابية في السنغال بأكثر من مرحلة صعوداً وهبوطاً، ففي ٢٣ يوليو عام ٢٠١١، أعلن الرئيس السنغالي الأسبق عبد الله واد عن إنشاء وزارة جديدة للانتخابات، وقام بتعيين الشيخ غيي، وزيراً لها، وذلك نظراً لما يتمتع به من ثقة وما يتسم به من حياد منذ أن كان مديراً عاماً سابقاً للانتخابات، وهو المنصب الذي عينه فيه الرئيس عبده ضيوف. ولقد جاءت مبادرة الرئيس واد بتأسيس وزارة للانتخابات بمثابة استجابة سياسية للأحداث الهامة التي وقعت في ٢٣ يونيو ٢٠١١، وخلال يوم من الاحتجاج الوطني من أجل الشفافية السياسية. وبالمثل فقد كانت هذه الخطوة وسيلة للرد على تراجع مصداقية وزارة الداخلية، التي يرأسها المحامي عثمان نجوم، الذي كان عضواً بارزاً في الحزب الحاكم الذي يتزعمه الرئيس واد.

وفي أعقاب التداول السلمي الثاني للسلطة في السنغال، وتحديداً في ٢٥ مارس عام ٢٠١٢، قام الرئيس المنتخب وقتذاك ماكي سال بإلغاء وزارة الانتخابات وأعاد إلى وزارة الداخلية جميع صلاحياتها السابقة في تنظيم الانتخابات. وطبقاً لما جاء من توصيات في إطار ميثاق الحكم الرشيد الصادر عن الحوار الوطني لعام ٢٠٠٩- الذي بدأته المعارضة والمجتمع المدني لوضع خريطة طريق سياسية للسنغال- قام الرئيس سال بتعيين شخصية محايدة، هي الجنرال باثي سيك، وزيراً للداخلية خلال التعديل الوزاري في ٣٠ أكتوبر عام ٢٠١٢⁽³⁵⁾.

٢- اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENA) La Commission

Electonale Nationale Autonome

طبقاً للقانون المنشئ للجنة، فإن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، التي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ٢٠٠٥-٠٧ الصادر في ١١ مايو عام ٢٠٠٥، عبارة عن هيئة دائمة ومستقلة مسؤولة عن مراقبة الانتخابات في السنغال. وتتكون اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة من ١٢ عضواً يتم تعيينهم بمرسوم، ويتم اختيارهم من بين شخصيات

(34) **Idem.**

(35) University of Florida: Trans-Saharan Elections Project: **op.cit**, p. 1

مستقلة ذات جنسية سنغالية حصراً، ومعروفة بالنزاهة والاستقامة الأخلاقية والحياد وعدم التحيز، وذلك بعد التشاور مع المؤسسات والجمعيات والمنظمات مثل تلك التي تجمع المحامين والأكاديميين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويرأس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة رئيس يساعده نائب للرئيس وأمين عام يعين بمرسوم. ويتولى أعضاء اللجنة مناصبهم لمدة ٦ سنوات. ويتم تجديد ثلث أعضاء اللجنة كل ثلاث سنوات. وفي نهاية الانتخابات، تقدم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تقريراً يسلط الضوء على أوجه القصور، وتقدم مقترحات لتحسين العملية الانتخابية. ولدى اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ممثلون إضافيون على جميع المستويات، وأعضاؤها موجودون في كل مركز اقتراع خلال أيام التصويت^(٣٦). وطبقاً لنص المادة ٧ من قانون اللجنة، يحظر على أعضاء الحكومة والقضاة وأعضاء مجلس الوزراء والولاة ونوابهم والمرشحين في الانتخابات وأقاربهم حتى الدرجة الثانية وأعضاء الأحزاب السياسية الداعمين لأحد المرشحين أن يكونوا أعضاء في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة^(٣٧).

وبالرغم من أهمية دورها في الانتخابات، لم تكن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أول هيئة تنشأ بهدف إدارة الانتخابات، حيث أنشأ الرئيس الأسبق عبده ضيوف المرصد الوطني للانتخابات في السنغال (ONEL)، وذلك بموجب القانون ٩٥-١٥ الصادر في ٨ سبتمبر عام ١٩٩٧، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين: الأول، مواكبة موجة التحول الديمقراطي للأنظمة الأفريقية التي بدأت في التسعينيات. والثاني، ضمان عملية انتخابية شفافة وسلمية. وبعد أول تداول سلمي للسلطة في السنغال في عام ٢٠٠٠، قام الرئيس عبد الله واد بإلغاء المرصد الوطني للانتخابات ليحل محله اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة (CENA)^(٣٨). وللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وكالات تمثيلية في مختلف الأقاليم (المناطق) والمقاطعات (المديريات)، وذلك بوصفها هيكل دائم يضم مندوبين دائمين يراقبون العملية الانتخابية برمتها.

(36) République du Sénégal: **La Commission Electorale Nationale Autonome (CENA), loi n° 2005-07 du 11 mai 2005**, Article L. 4, available at: <https://www.cena.sn/pages/creation.html/> accessed on 15 March 2024.

(37) **Ibid**, Article L.7.

(38) **Idem**.

وطبقاً للمادة ١١ من قانون الانتخابات في السنغال، تتمثل اختصاصات وصلاحيات اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في مراقبة العملية الانتخابية والإشراف عليها بما في ذلك الإشراف والرقابة على كل من: عملية إنشاء وإدارة السجل الانتخابي، ومراجعة القوائم الانتخابية، وطباعة وتوزيع وتخزين بطاقات الناخبين، وتقديم ملفات الترشح للانتخابات التشريعية والمحلية والبلدية، وترتيب وطباعة أوراق الاقتراع، والإشراف والرقابة مع الأحزاب السياسية على تنفيذ مواد القوانين والوثائق الانتخابية، ونشر القوائم الانتخابية وإجراء التصحيحات اللازمة، والإشراف على جمع ونقل التقارير من مراكز الاقتراع، والمشاركة في عمل لجان فرز الأصوات على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني، والاحتفاظ بنسخة من جميع الوثائق الانتخابية، والمساهمة في توعية وتثقيف المواطنين فيما يتعلق بحق الاقتراع؛ هذا فضلاً عن التأكد من تسليم قائمة الناخبين لكل مركز اقتراع قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ الاقتراع، والتأكد من نشر قائمة مراكز الاقتراع قبل موعد الانتخابات بثلاثين يوماً على الأقل، وكذلك إبلاغ المرشحين وقوائم المرشحين بها؛ والمصادقة على تعيين أعضاء لجان المراجعة وأعضاء مراكز الاقتراع المعيّنين من قبل الإدارة، وإجراء جرد لبطاقات الناخبين، وتعيين مراقبيها في كافة مراكز الاقتراع، والمشاركة في اختيار المراقبين الوطنيين والدوليين، وتقديم أية مقترحات تتعلق بتحسين قانون الانتخابات⁽³⁹⁾.

وتمنح المادة الأولى من القانون المنشئ للجنة الوطنية الانتخابية المستقلة، الاستقلال القانوني والمالي لهذه المؤسسة، وذلك بهدف الحفاظ على استقلالية اللجنة في مواجهة المؤسسات الأخرى، على النحو الذي يمكنها من تنفيذ ولايتها دون التعرض لأية ضغوط⁽⁴⁰⁾. ومع ذلك، يشير الواقع إلى تعرض العديد من أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لضغوط شديدة. ولعل خير مثال على ذلك الحادثة التي أسفرت عن

(39) Droit Afrique: Sénégal Code électoral 2021: Loi n°2021-35 du 23 juillet 2021, Art.L.11., pp. 3- 4, <https://www.droit-afrique.com/uploads/Senegal-Code-2021-electoral.pdf/> accessed on 11 March 2024.

(40) République du Sénégal: “La Commission Electorale..., Op.cit, Article L. 2.

استقالة مصطفى توري من منصب رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في نوفمبر عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن أخطره الرئيس الأسبق عبد الله واد بأنه لم يعد يثق به، وطلب منه "إعادة" التفويض الممنوح له، الأمر الذي تسبب في استقالته القسرية من رئاسة اللجنة. ولكن خلاف هذا الحدث الهام، لم يتم رصد أية أحداث كبرى تمثل ضغوطاً وقعت على عاتق رئيس أو أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، تلك الهيئة التي تلعب دوراً محورياً في مراقبة العملية الانتخابية وضبطها^(٤١).

٣- المجلس الدستوري Le Conseil constitutionnel du Sénégal

يتولى المجلس الدستوري إدارة العدالة الدستورية في السنغال، وهو عبارة عن هيئة قضائية متخصصة مختصة حصرياً بتقييم مدى توافق القوانين والالتزامات الدولية مع الدستور. وجدير بالذكر أنه منذ استقلال السنغال، كانت هناك دائماً سلطة قضائية مسئولة عن مراقبة الامتثال للدستور. وقبل عام ١٩٩٢، كانت المحكمة العليا تقوم باستقبال المرشحين للانتخابات الرئاسية، وتقرير قائمة المرشحين ونشرها، وإعلان النتائج الرسمية، وتنصيب رئيس الجمهورية المنتخب حديثاً، بعد أداء القسم أمامها. كما أنها تنظر في دستورية القوانين والالتزامات الدولية، وكذلك الصراعات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وفي ٣٠ مايو عام ١٩٩٢ تم تبني عدد من الإصلاحات القضائية التي أسفرت عن إنشاء ثلاث سلطات قضائية في أعلى التسلسل الهرمي هي: المجلس الدستوري ومحكمة النقض ومجلس الدولة. ومنذ تأسيسه بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢، يتولى المجلس الدستوري الصلاحيات التي كانت منوطة سابقاً بالمحكمة العليا فيما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين، وكذا في المسائل الدستورية، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالنزاعات الانتخابية الوطنية، والتي ستضاف إليها اختصاص أساسي يتمثل في القدرة على تقييم مدى توافق القوانين الصادرة بالفعل مع الدستور، بما في ذلك دستورية ما تتم مناقشته أثناء المحاكمة أمام مجلس الدولة أو محكمة التمييز، في حين تتناط الرقابة على الإدارة لمجلس الدولة، وتتولى محكمة النقض تنظيم عمل المحاكم والهيئات القضائية^(٤٢).

(41) University of Florida: Trans-Saharan Elections Project: **op.cit**, p. 2

(42) Le Conseil constitutionnel du Sénégal, available at: <https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil->

ويتألف المجلس الدستوري من خمسة أعضاء بينهم رئيس ونائب رئيس وثلاثة قضاة. ومدة الولاية في المجلس الدستوري ٦ سنوات غير قابلة للتجديد، ولا يمكن إنهاء مهام أعضاء المجلس الدستوري قبل انتهاء ولايتهم إلا بناء على طلبهم، أو بسبب العجز البدني، ووفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي (الفقرة ١ من المادة ٥). وخلافاً لقضاة المحاكم والهيئات القضائية الذين يعينهم رئيس الجمهورية بعد مشورة المجلس الأعلى للقضاء، فإن تعيين أعضاء المجلس الدستوري لا يتطلب أي رأي. ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، بشرط استيفاء الشروط المطلوبة فقط. ويعزز دستور ٢٠٠١ استقلال أعضاء المجلس، حيث ينص على أنه: "فيما عدا حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز ملاحقة أعضاء المجلس الدستوري أو القبض عليهم أو احتجازهم أو محاكمتهم جنائياً إلا بإذن من النيابة العامة"، وبنفس الشروط التي يخضع لها أعضاء المحكمة العليا وديوان المحاسبة. وجدير بالذكر أن قرارات المجلس الدستوري غير قابلة للطعن، وهي ملزمة للسلطات العامة وجميع السلطات الإدارية والقضائية^(٤٣).

وبالنظر إلى صلاحيات واختصاصات المجلس الدستوري، فقد تحددت بموجب المادتين الأوليين من القانون الأساسي المنشئ للمجلس (قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢)، حيث يقرر المجلس الدستوري ما يلي: دستورية اللائحة الداخلية للجمعيات، دستورية القوانين، الطبيعة التنظيمية للأحكام التشريعية، دستورية القوانين العضوية، قبول المقترحات التشريعية والتعديلات ذات الأصل البرلماني، دستورية الالتزامات الدولية، الاعتراضات على عدم الدستورية المرفوعة أمام المحكمة العليا، وبشأن كافة تنازع الاختصاص بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وفي الوقت نفسه، وطبقاً للقانون، يجوز رفع دعوى أمام المجلس الدستوري بهدف إعلان عدم دستورية قانون ما، إما من قبل رئيس الجمهورية خلال ستة أيام من تاريخ إبلاغه بالقانون النهائي المعتمد، أو من قبل عدد من النواب لا يقل عن عشرة من أعضاء مجلس النواب خلال نفس الفترة. كما يتولى المجلس الدستوري تلقي طلبات الترشح لرئاسة الجمهورية، وإعداد قائمة

[constitutionnel/le-conseil-constitutionnel-du-senegal/](https://www.constitutionnel-le-conseil-constitutionnel-du-senegal/) accessed on 1 March 2024.

(43) Constitution De La Republique Du Senegal Du 22 Janvier 2001, **op.cit.**, Titre VIII - Du Pouvoir Judiciaire, PP. 24- 26.

المرشحين، والبت في المنازعات المتعلقة بانتخابات رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب، وإعلان النتائج. وأخيرا، يبدي المجلس الرأي عندما يقرر رئيس الجمهورية طرح مشروع قانون للاستفتاء، أو، بعد حل المجلس الوطني، عند ملاحظة حالة القوة القاهرة، لتأجيل موعد التصويت^(٤٤).

٤ - هيئات أخرى

تضطلع بعض الهيئات القضائية بأدوار في إدارة الانتخابات في السنغال على بعض المستويات، ولعل من أبرز تلك الهيئات محكمة الاستئناف في داكار La Cour d'Appel du Dakar، والتي تبت في المنازعات المتعلقة بانتخابات المجالس المحلية والبلدية، وكذا في انتخابات أعضاء الغرف التجارية والمجالس أو النقابات المهنية^(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا المجلس الوطني للرقابة السمعية والبصرية Le Conseil National de Régulation de l'Audiovisuel، والذي يضم تسعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وتكون مدة ولايتهم ٦ سنوات غير قابلة للتجديد أو الإلغاء، ولا يمكن ملاحقة أعضاء المجلس الوطني للرقابة السمعية والبصرية أو اعتقالهم أو محاكمتهم فيما يتعلق بالأفعال التي يقومون بها أو الآراء التي يعبرون عنها أثناء ممارسة وظائفهم. وبموجب القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦، يتولى المجلس مراقبة التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية، بما في ذلك مراقبة بث المعلومات السياسية والبرامج الإذاعية، وبرنامج تثقيف المواطنين، وتخصيص أوقات البث لمختلف الأحزاب السياسية

(44) République du Sénégal: la loi organique n° 92-23 du 30 Mai 1992, Articles 1, 2, available at: <https://www.dri.gouv.sn/sites/default/files/LOI/1992/comP4%20loi%20decentralisation%20et%20travail/LOI%20ORGANIQUE%20N%20199223%20DU%2030%20MAI%201992/LOI%20ORGANIQUE%20N%20199223%20DU%2030%20MAI%201992.pdf> accessed on 1 March 2024.

(45) République du Sénégal: Ministère de la Justice du Sénégal, La Cour d'Appel du Dakar, <https://justice.sec.gouv.sn/pouvoir-judiciaire/cours-dappel/#:~:text=La%20Cour%20d'Appel%20statue,des%20conseils%20des%20Ordres%20professionnels/>

والمرشحين الآخرين^(٤٦). ولقد حددت المادة ٧ من القانون سالف الذكر صلاحيات واختصاصات المجلس والتي تضمنت ما يلي: الحفاظ على استقلال وحرية الإعلام والاتصال في القطاع السمعي البصري، احترام القانون والحفاظ على الهويات الثقافية واحترام التوازن في معالجة المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام السمعية والبصرية، مراعاة اعتبارات العدالة في ظهور مختلف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني المعترف بها عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية، الالتزام بالمواصفات المطبقة على أصحاب التراخيص بتشغيل خدمة الاتصال السمعي البصري، والمنافسة الحرة والصحية بين شركات الاتصال السمعي والبصري^(٤٧).

القسم الثالث

البيئة الداخلية للانتخابات الرئاسية السنغالية ٢٠٢٤

اتسمت البيئة الداخلية التي أجريت في إطارها الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ بجملة من السمات والأحداث التي انعكست بطبيعة الحال على مسار العملية الانتخابية وكذا على ما أسفرت عنه من نتائج. وهنا يمكن التمييز بين سمات البيئة الداخلية للاقتراع في إطار مجموعتين، تضم الأولى البيئة السياسية في حين تعالج الثانية البيئة الاقتصادية.

أولاً: البيئة السياسية

شهدت البيئة السياسية الداخلية جملة من الأحداث والاضطرابات خلال الفترة السابقة على الانتخابات، ولعل من أهم تلك الأحداث ما يلي:

١- رفض ترشيح عثمان سونكو للرئاسة

سعى عثمان سونكو، زعيم حزب "الوطنيين الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة" (باستيف) *Patriotes africains du Sénégal pour le travail*,

(46) Le Conseil National de Régulation de l'Audiovisuel, available at: https://www.cnra.sn/do/supervision_elections/ accessed on 3 March 2024.

(47) République du Sénégal: **Loi N° 2006-04 Du 4 Janvier 2006, Portant Creation Du Conseil National De Regulation De L'audiovisuel (CNRA)**, chapitre 2, Article 7, <https://www.cnra.sn/do/wp-content/uploads/2013/10/LOI-2006-04-PORTANT-CREATION-DU-CNRA.pdf/>

l'éthique et la fraternité PASTEF والعمدة الحالي لمدينة زيغينشور (كازامانس في الأصل) إلى الترشح للرئاسة تحت اسم الحزب. ومع ذلك، تم منعه من الترشح بعد إدانته المثيرة للجدل بفساد الشباب والتشهير في عام ٢٠٢٣. ووجدت بالذکر أن سونكو يحظى بشعبية كبيرة لا سيما بين الشباب السنغالي، وذلك بسبب خطابه الناري وكذا بفضل مواقفه القوية ضد الفساد. وقد وجهت لسونكو تهماً مختلفة، بما في ذلك التمرد والتشهير، والتي وصفها المحللون بأنها ذات دوافع سياسية. وعلى خلفية تلك الاتهامات، حكم عليه لمدة ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ، الأمر الذي جعله غير مستوف لشروط الترشح طبقاً للقانون السنغالي. ولقد قضى سونكو معظم عام ٢٠٢٣ إما في السجن أو في المستشفى بعد إضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازه غير المبرر. وعهد سونكو بالترشيح إلى صديقه والمؤسس المشارك لـ PASTEF، باسيرو ديوماي فاي، الذي صدق المجلس الدستوري على ترشيحه. وعلى الرغم من أن الحكومة قامت بحل حزب PASTEF، إلا أن حملة فاي حظيت بتعبئة هائلة، خاصة بين الشباب^(٤٨).

٢- رفض المجلس الدستوري قرار الرئيس بتأجيل الانتخابات

في ٣ فبراير ٢٠٢٤، أصدر الرئيس ماكي سال مرسوماً غير مسبوق بتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٥ فبراير، وطبقاً لهذا المرسوم تقرر تأجيل انتخابات الرئاسة إلى أجل غير مسمى، معللاً ذلك بمخاوف بشأن مصداقيتها بسبب اتهامات وجهت ضد المجلس الدستوري بالفساد، وذلك عقب إعلان قائمة المرشحين المعتمدة لانتخابات الرئاسة. ولقد كان هذا القرار فريداً من نوعه، إذ لم يحدث من قبل أن تم تأجيل أية انتخابات في السنغال، ولعل هذا ما اعتبره البعض بمثابة انقلاب دستوري من جانب رئيس غير راغب في التخلي عن السلطة سواء لنفسه أو لحزبه. وفي ٥ فبراير ٢٠٢٤، أقر أعضاء الجمعية الوطنية تأجيل الانتخابات، وحددوا موعداً جديداً للانتخابات في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤، ومددوا ولاية الرئيس سال حتى ٢ أبريل. ووجدت بالذکر أن قرار الجمعية الوطنية بتأجيل الانتخابات جاء وسط ظروف

(48) Catherine Lena Kelly: "Key Takeaways from Senegal's Presidential Election", available at: <https://africacenter.org/spotlight/key-takeaways-from-senegals-presidential-election/> accessed 3/ 04/ 2024

غير مسبوقه، حيث تدخلت قوات الشرطة السنغالية وقامت بإلقاء القبض على أكثر من ٣٠ عضواً معارضاً في الجمعية الوطنية قبل التصويت، الأمر الذي أثار الشكوك في شرعية التصويت ونتائجه^(٤٩).

وبعد التصويت، تقدم ١٤ مرشحاً للرئاسة و٣٩ عضواً بالجمعية الوطنية بشكوى إلى المجلس الدستوري. وفي ٢٣ فبراير، ونظراً لتعرض قرار الرئيس سال لإدانة داخلية وخارجية واسعة النطاق من قبل المجتمع السنغالي والمجتمع الدولي، واصل الرئيس سال تبرير قراره من خلال الادعاء بضرورة إجراء حوار وطني ثان، بعد الحوار الأول الذي أجري في منتصف عام ٢٠٢٣، لتحسين العلاقة بين الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري^(٥٠).

وفي ١٥ فبراير، أصدر المجلس الدستوري قراراً تاريخياً وغير متوقع ألغى فيه المرسوم الرئاسي بتأجيل الانتخابات. وأعلن المجلس ضرورة إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن وقبل انتهاء الولاية الرئاسية للرئيس سال في أبريل ٢٠٢٤. ولقد أعلن الرئيس سال موافقته واحترامه لقرار المجلس الدستوري، ثم بدأ حواراً وطنياً استمر يومين في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، وهو ذلك الحوار الذي قاطعته معظم الفصائل السياسية وممثلي المعارضة وعدد من منظمات المجتمع المدني و١٧ مرشحاً للرئاسة من أصل ١٩ مرشح. ولم يشارك في الحوار الوطني سوى الرئيس سال واثنين من المرشحين الآخرين. ورفعت التوصيات إلى المجلس الدستوري الذي رفضها في ٥ مارس. وفي اليوم التالي أي في ٦ مارس ٢٠٢٤، أعلن الرئيس سال أن الانتخابات ستجرى في ٢٤ مارس، وهو ما أقره المجلس الدستوري بالفعل^(٥١). ولعل هذا ما يدل على الدور الحاسم الذي اضطلع به المجلس الدستوري في الحياة السياسية في السنغال. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الانتخابات ليست مجرد سباق لحسم من سيكون الرئيس المقبل؛ وإنما يتعلق الأمر

(49) Klaus Grütjen: **The Republic of Senegal at a political turning point as President Faye takes office**, (Bonn: German Institute of Development and Sustainability, policy brief no. 12, 2024), pp. 4- 5, available at: https://www.idos-research.de/fileadmin/migratedNewsAssets/Files/PB_12.2024.pdf/ accessed on 20 April 2024.

(50) International foundation for electoral systems: **op.cit.**, pp. 1- 2.

(51) Klaus Grütjen: **op.cit.**, pp. 4-5.

بصحة الديمقراطية في السنغال كما يتعلق بمدى قدرة المؤسسات السنغالية على الصمود في مواجهة القوى أو الممارسات المناهضة للديمقراطية^(٥٢).

٣- انتشار المظاهرات والإضرابات الغاضبة من النظام الحاكم

أدى إعلان الرئيس ماكي سال في ٣ فبراير بتأجيل الانتخابات الرئاسية قبل ٣ أسابيع من الموعد المقرر لها إلى دخول السنغال في حالة من الاضطرابات السياسية. وجدير بالذكر أن السنوات الأخيرة من ولاية الرئيس ماكي سال اتسمت بتصاعد التوتر كما حملت في طياتها الكثير من التهديدات للمكاسب الديمقراطية التي حققتها البلاد. ولقد غذا اقتراح سال بتأجيل انتخابات ٢٠٢٤ تصورات الجماهير بشأن رغبة سال في التنافس على فترة ولاية ثالثة محظورة دستورياً، ولعل هذا ما أثار قلق العديد من السنغاليين من أن سال سيحاول الخروج عن التقاليد السنغالية والانضمام إلى فريق الزعماء الأفارقة الذين يتهربون من حدود مدة الولاية، الأمر الذي يشكل تقويضاً لسابقة تاريخية اتبعتها السنغال على مدار تاريخ طويل. وفي السياق ذاته، شهدت السنوات الأخيرة من حكم سال ضغوطاً غير مسبوقه على وسائل الإعلام السنغالية، بما في ذلك الاعتقالات غير القانونية والاتهامات الموجهة ضد الكثير من الصحفيين البارزين بتعكير صفو السلام والتمرد، وذلك لانتقادهم الحكومة. وبالرغم من أن المحاكم السنغالية عادةً ما ترفض مثل هذا النوع من القضايا، إلا أن هذا لا يتم إلا بعد عدة أشهر من الاحتجاز. ولعل هذا ما شكل تهديداً كبيراً لحرية الصحافة وحرية التعبير في السنغال. ولقد قامت إدارة سال بحظر بعض منصات التواصل الاجتماعي مثل Facebook و WhatsApp و Instagram و Telegram وكذلك YouTube و TikTok بشكل دوري، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تصنيف حرية الصحافة في السنغال ٥٥ مركزاً، حيث تراجع ترتيبها ضمن تصنيف منظمة مراسلون بلا حدود من المركز الـ ٤٩ عام ٢٠٢١ إلى المركز الـ ١٠٤ عام ٢٠٢٣، وذلك من أصل ١٨٠ دولة. كل هذا أثار موجة من الغضب والسخط الشعبي الذي تراكم حتى يتبلور في صورة مظاهرات غاضبة من النظام بعد قرار سال بتأجيل الانتخابات^(٥٣).

(52) International foundation for electoral systems: **op.cit.**, p. 2.

(53) The Africa Centre for Strategic Studies: **Senegal: March 24**, available at: <https://africacenter.org/spotlight/2024-elections/senegal/> accessed on 20 Jan 2024.

ثانياً: البيئة الاقتصادية والاجتماعية

تشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد السنغالي لم يتعافى بالكامل من الآثار السلبية لجائحة كوفيد- ١٩ ولم يعد بعد إلى حالته خلال فترة ما قبل الجائحة، ولا تزال عدة عوامل تعرقل التعافي الاقتصادي الكامل، حيث ارتبطت بعضها بعواقب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، خاصة بسبب توقف اتفاق تصدير الحبوب بين البلدين، فضلاً عن الأحداث المناخية التي أجبرت الهند على فرض حظر على صادرات الأرز، وتشديد الظروف المالية الإقليمية لمكافحة التضخم. ومن ناحية أخرى، فقد تأثر الاقتصاد السنغالي بحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، بالإضافة إلى اضطراب الوضع السياسي الداخلي في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في مارس ٢٠٢٤ على النحو السالف بيانه^(٥٤).

١- ارتفاع معدل التضخم

بالنظر للمؤشرات ذات الصلة بالأداء الاقتصادي، فطبقاً لتقارير البنك الدولي، وصل معدل التضخم إلى ٩.٧% في عام ٢٠٢٢،^(٥٥) وبالرغم من تراجع معدل التضخم خلال عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق، إلا أنه ظل مرتفعاً، فحتى نهاية أكتوبر عام ٢٠٢٣، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة ٢.٤% سنوياً، وفي العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٣، بلغ متوسط معدل التضخم ٧.٢%، انخفاضاً من ٨.٩% خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٢، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تضخم أسعار المواد الغذائية الذي وصل إلى ٩.٤%، ليسجل بذلك أعلى معدلاته تاريخياً منذ عام ٢٠٠٠، على النحو المبين في الشكل رقم ١، الأمر الذي يعد مؤشراً لتزايد حدة الأزمة الاقتصادية التي

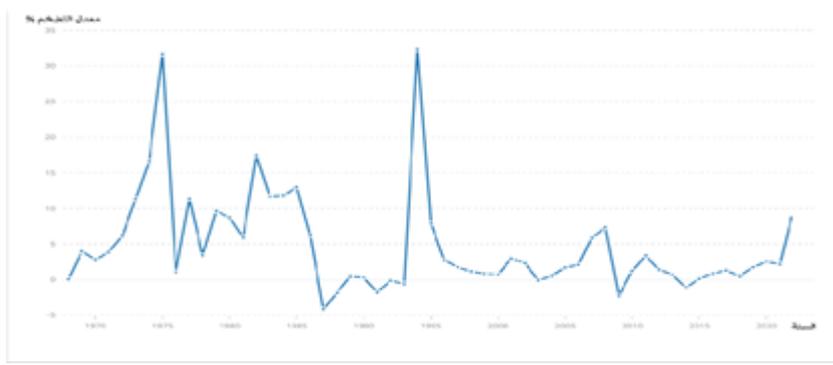
(54) International Monetary Fund: **Senegal: first reviews under the extended fund facility, the extended credit facility, and the resilience and sustainability facility arrangements**, IMF Country Report No. 23/435, p. 44 available at: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1SENEA2023003.ashx/> Accessed on 2/ 01/ 2024

(55) World Bank: **Inflation, Consumer prices (annual %)**, available at: <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SN> / accessed on 11/ 03/ 2024.

يواجهها المواطنون في السنغال وما لها من تبعات على مستوى معيشة الأسرة بشكل عام، حيث أكدت بعض التقارير الاقتصادية أن نحو ٦٠% من المواطنين في السنغال يقعون تحت خط الفقر^(٥٦).

الشكل رقم ٢

معدل التضخم في السنغال خلال الفترة منذ ١٩٦٨ حتى ٢٠٢٢



Source: World Bank: Inflation, Consumer prices (annual %), available at: <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SN>

٢ - ارتفاع معدل البطالة

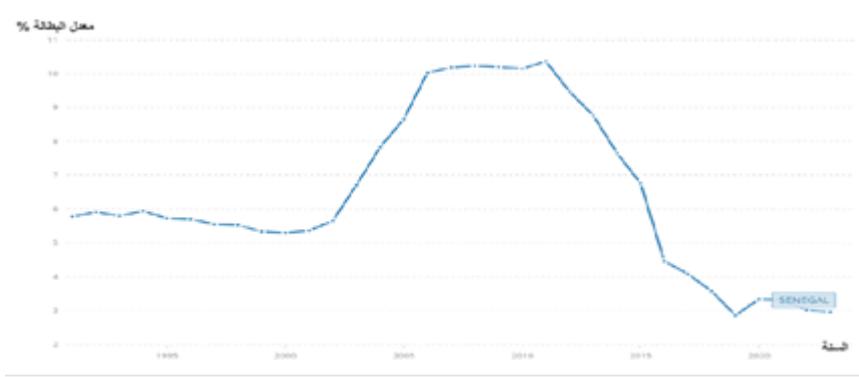
أكدت تقارير البنك الدولي ارتفاع معدل البطالة في السنغال بشكل يسترعي الانتباه، حيث وصل معدل البطالة إلى نحو ٣% في عام ٢٠٢٣، في حين أكدت بعض التقارير على أن معدل البطالة بين الشباب ارتفع ليسجل نحو ٥%، ليسجل بذلك أحد أعلى المعدلات في غرب أفريقيا. وإذا أضفنا إلى ذلك أن كتلة الشباب تشكل أكثر من ٦٠% من إجمالي عدد سكان السنغال البالغ عددهم نحو ١٨ مليون نسمة، فكان من الطبيعي أن يشكل الناخبون الشباب عاملاً حاسماً في نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤^(٥٧).

⁽⁵⁶⁾ International Monetary Fund: **op.cit.**, p. 45.

⁽⁵⁷⁾ Emmanuel Yeboah: Briefing Paper: Senegal's Electoral and Political Environment ahead of the February 25, 2024 Elections, available at: <https://wademosnetwork.org/2024/02/briefing-paper-senegals->

الشكل رقم ٣

معدل البطالة في السنغال خلال الفترة منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠٢٣



Source: World Bank: Senegal: Total Unemployment (% of total labor force), available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>

القسم الرابع

أبرز المرشحين المتنافسين في الانتخابات الرئاسية السنغالية ٢٠٢٤

شهدت الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ تقديم ٩٣ مرشحاً لأوراق ترشحهم في الانتخابات، ولكن ضمت القائمة النهائية التي أعلنها المجلس الدستوري إجمالي ١٩ مرشحاً بينهم امرأة واحدة. وجدير بالذكر أن هذا يعد أكبر عدد من المرشحين في تاريخ السنغال، ولأول مرة تجرى انتخابات رئاسية بدون ترشح الرئيس الحالي. وطبقاً للقانون السنغالي، تبدأ الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية قبل ٢١ يوماً من موعد الانتخابات. ومع ذلك، وبسبب التأجيل المفاجئ وإعادة جدولة انتخابات ٢٠٢٤، تم تقليص الحملة الانتخابية لتصبح قاصرة على ١٤ يوماً فقط، الأمر الذي شكل ضغطاً على المرشحين ووضعهم أمام مهمة صعبة، من خلال القيام بشرح برامجهم الانتخابية وإقناع الناخبين بتأييدهم عبر صناديق الاقتراع. وبالفعل فقد بدأت فترة الحملة الانتخابية

[electoral-and-political-environment-ahead-of-the-february-25-2024-elections/](#) accessed on 1/ 03/ 2024.

في ٩ مارس ٢٠٢٤ وانتهت في ٢٢ مارس، حيث بدأ الصمت الانتخابي في اليوم السابق ليوم الانتخابات. وفيما يلي عرض لأبرز المرشحين للانتخابات الرئاسية في السنغال:

١- أمادو با Amadou Ba

يمثل المرشح أمادو با، والبالغ من العمر ٦٢ عاماً الغالبية الرئاسية والرئيس ماكي سال في انتخابات ٢٠٢٤. ولقد شغل با عدة مناصب رفيعة المستوى، حيث تولى بعض الحقب الوزارية مثل الخارجية والمالية والاقتصاد. ولذا فقد قدم با نفسه للجماهير السنغالية بوصفه مرشح الاستقرار والاستمرارية لا سيما فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية التي انتهجها الرئيس سال^(٥٨).

وبالنظر إلى برنامجه الانتخابي، فقد وعد با الناخبين بتهدئة الأوضاع السياسية الداخلية، وذلك بعد انتشار أزمة استمرت شهور وكادت أن تدفع البلاد إلى حلقة مفرغة من عدم الاستقرار. ومن ناحية أخرى، فقد ركز أمادو با حملته الانتخابية على ملف تشغيل الشباب ومحاربة البطالة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصة وأن الشباب يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان السنغال، حيث أن ربع سكانها لا تتعدى أعمارهم ٣٥ عاماً. وفي هذا الإطار، تعهد با بالعمل على خلق مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٢٨، وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستثمار التحتية والطاقة المتجددة. من ناحية أخرى وعلى ذات الصعيد، فقد وعد با بتقديم منحة مالية للمسنين، كما تعهد بتعجيل مشروع بناء مدرسة وطنية للفنون والثقافة. وبالنسبة للسياسة الخارجية، فقد أكد با اعتزامه تجديد العقود المبرمة بين السنغال ودول أخرى في مجال الموارد الطبيعية. وبالنظر إلى ما جاء في البرنامج الانتخابي لأمادو با، يلاحظ أنه يعكس تيار الاستمرار في كافة السياسات الداخلية والخارجية التي انتهجها

(58) Coumba Kane: Senegal's presidential election: Amadou Ba, the governing coalition's candidate by force, available at: https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2024/03/24/senegal-s-presidential-election-amadou-ba-the-majority-s-candidate-by-force_6648725_124.html/ accessed on 25 March 2024.

الرئيس ماكي سال، ولعل هذا ما يبرر مساندة وتأييد الرئيس سال للمرشح أمادو با وحملته الانتخابية، وهو ما انعكس بوضوح على مدى قبول وتعاطي المواطنين في السنغال مع الحملة الانتخابية لأمادو با، كما انعكس بطبيعة الحال على نسبة الأصوات التي حصل عليها في السباق الرئاسي^(٥٩).

٢- باسيرو ديوماي فاي Bassirou Diomaye Diakhar FAYE

لقد كان فاي أحد أصغر المرشحين سناً في انتخابات الرئاسة، حيث يبلغ من العمر ٤٤ عاماً، ولم تكن حملته الانتخابية الأوفر حظاً بين بقية المرشحين، حيث كان الوقت المتاح له للقيام بحملته الانتخابية أقل بكثير من بقية المرشحين. ولعل ذلك مرده إلى تعرض فاي للاعتقال، حيث تم اعتقاله في أبريل عام ٢٠٢٣، وذلك بتهمة التشهير، على خلفية منشور (أو تدوينة) وضعه على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، انتقد فيه الحكومة واتهمها بعدم احترام النظام القضائي، الأمر الذي أدى إلى اتهام فاي بتقويض أمن الدولة والتشهير والقيام بأفعال من المحتمل أن تشكل تهديداً للسلام العام. ولقد ظل فاي حبيساً لمدة ١١ شهراً، ولم يتم إطلاق صراحه إلا قبل الانتخابات بعشرة أيام، حيث غادر فاي السجن بموجب اتفاق عفو تم التوصل إليه بين الحزب الحاكم في ذلك الوقت وتحالف المعارضة الذي يقوده فاي. وجدير بالذكر أن الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ تعد أول انتخابات وطنية يخوضها فاي، بعد أن خسر في الانتخابات البلدية التي خاضها بمسقط رأسه في يناير من عام ٢٠٢٢. وهنا تجدر الإشارة إلى أن فاي لا يتمتع بأية خبرة في القيادة التنفيذية حيث كان يعمل في تحصيل الضرائب سابقاً ولم يسبق له أن تولى مناصب سياسية من قبل، ولذا فلم يكن فاي معروفاً لدى الجماهير في السنغال حتى اختاره عثمان سونكو ليصبح خلفاً له في قيادة الحزب^(٦٠).

^(٥٩) غريغوار سوافاج: الانتخابات الرئاسية في السنغال: المرشحون الأربعة الأبرز تحت المجهر، متاح على الرابط:

<https://rb.gy/s729kn/> accessed on 25/ 03/ 2024

^(٦٠) الشرق للأخبار: من الزنزانة إلى قصر الرئاسة.. من هو باسيرو ديوماي رئيس السنغال الجديد؟، متاح على الرابط:

ولقد قامت الحملة الانتخابية لباسيرو ديوماي فاي على فكرة مؤداها "تطهير" النخبة السياسية من خلال إقصاء الفاسدين والمفسدين من السلطة واستعادة "سيادة" السنغال، وهي تلك العبارة التي تكررت أكثر من ١٨ مرة خلال حملته الانتخابية. ولقد تضمن البرنامج الانتخابي لباسيرو ديوماي فاي تغيرات هيكلية في السياسة الداخلية والخارجية السنغالية. ولعل من أبرز ما وعد به (ما حملة البرنامج الانتخابي لفاي) فاي على صعيد السياسات الداخلية إنهاء التعامل بعملة الفرنك الأفريقي، تلك العملة الموروثة عن الاستعمار، وإصدار عملة وطنية جديدة، كما أكد على مساعيه الجادة لتطوير التعليم، وذلك من خلال تعميم تدريس اللغة الإنجليزية، بالرغم من أن اللغة الفرنسية مازالت لغة رسمية في السنغال. وكذلك فقد تعهد فاي بإصلاح المؤسسات السنغالية واستحداث منصب نائب الرئيس، كما وعد بالعمل على وضع ضوابط صارمة من شأنها الحد من صلاحيات الرئيس^(٦١).

وبالنسبة للسياسة الخارجية، فقد أكد فاي أنه ينتوي - حال فوزه في الانتخابات - إعادة النظر في العقود التي أبرمتها السنغال مع عدد من الدول لا سيما في مجال المناجم والتعدين والمحروقات، هذا بالإضافة إلى اتفاقيات الدفاع. ومن جهة أخرى، فقد أولى فاي للتعاون والتكامل الإقليمي أهمية خاصة في برنامجه الانتخابي، فقد أكد اعتزامه تقديم مبادرة لإصلاح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، وذلك من خلال تعزيز محكمة وبرلمان الإيكواس، مع العمل على الحد من هيمنة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في إطار الجماعة^(٦٢).

وبالنظر إلى ما تضمنه البرنامج الانتخابي لباسيرو فاي، يمكن القول أنه يشكل وبحق ثورة على كل السياسات الداخلية والخارجية للرئيس سال، وربما على التوجه العام للدولة منذ عدة عقود لا سيما فيما يتصل بالسياسة الخارجية، ولعل هذا ما انعكس على

<https://rb.gy/0f4yg4/> accessed on 1 April 2024

⁽⁶¹⁾ Coalition Diomaye président: **Le Projet: pour un Sénégal souverain, juste et prospère**, available at: <https://diomayepresident.org/wp-content/uploads/2024/03/Programme-Diomaye-President.pdf> accessed on 20 March 2024.

⁽⁶²⁾ *Ibid*, pp. 7- 12.

موقف الناخبين وبخاصة الشباب من حملته الانتخابية بالرغم من صغر مدتها مقارنة بغيره من المرشحين على النحو السالف بيانه^(٦٣).

٣- إدريسا سيك Idrissa SECK

يعتبر إدريسا سيك سياسياً مخضرمًا، حيث يبلغ من العمر ٦٤ عاماً، كما سبق له أن شغل منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس الأسبق عبد الله واد منذ ما يزيد عن عقدين، وخلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٦، أسس سيك حزبه المعروف بإسم "ريومي"، والذي يعني "الوطن" بلغة الولوف. وجدير بالذكر أن سيك يشارك في السباق الرئاسي للمرة الرابعة على التوالي، وكان من أبرز المعارضين للرئيس ماكي سال خلال السنوات الأولى لحكمه، ثم انضم إليه وأصبح من المساندين له. ولقد حاول سيك توظيف خبرته السياسية لصالح حملته الانتخابية مستهدفاً إقناع الناخبين بالتصويت له.

وبالنسبة للبرنامج الانتخابي لإدريسا سيك، فقد أكد اعتزامه فرض الخدمة العسكرية الإجبارية، كما أكد على رغبته في إنشاء عملة مالية مشتركة بين جميع دول منطقة غرب أفريقيا، فضلاً عن فتح صندوق مالي ممول من قبل كافة شركات النفط والغاز، وذلك للتعويض عن الأضرار التي لحقت بقطاع الصيد البحري. وعلى الصعيد الاقتصادي، اقترح سيك تخصيص ٦٠% من الاستثمارات للمناطق والأقاليم الأخرى الواقعة خارج العاصمة السنغالية داكار^(٦٤).

٤- خليفة سال Khalifa SALL

يعتبر خليفة سال البالغ من العمر ٦٨ عاماً من الشخصيات البارزة على الساحة السياسية السنغالية. وبالرغم من حرمانه من المشاركة في الانتخابات الرئاسية السنغالية عام ٢٠١٩، وذلك نظراً للحكم عليه بالسجن خمس سنوات في عام ٢٠١٨، مع دفع غرامة مالية قدرها خمسة ملايين فرنك أفريقي، وذلك بتهمة الاحتيال واختلاس الأموال

^(٦٣) د. حمدي عبد الرحمن: "زلزال انتخاب فاي.. اتجاهات التغيير القادم في السنغال"، (أبو

ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبريل ٢٠٢٤)، متاح على الرابط

<https://rb.gy/coi4w7> التالي:

^(٦٤) Nigel Walker: *op.cit.*, pp. 17- 18.

العامّة، إلا أنه عاد إلى الحياة السياسية بعد عفو رئاسي مكنه من مغادرة السجن، كما تمكن من التمتع بكل حقوقه المدنية طبقاً للقانون، ومن بينها الحق في المشاركة في الانتخابات. ولقد جاء ذلك بعد الحوار الوطني الشامل الذي أطلقته الحكومة في مايو عام ٢٠٢٣ لتهدئة الوضع السياسي. ولذا فقد قرر سال المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤.

وبالنسبة لبرنامج الانتخابي، فقد عمل سال على تقديم نفسه للجماهير بوصفه "الطبيب الذي سيعمل على معالجة جمهورية مهترئة". وتحقيقاً لهذا الهدف، أكد سال اعتزامه تحقيق طفرة في قطاع الزراعة بالسنغال، حيث تعهد بتخصيص نحو ١٠٠٠ مليار فرنك أفريقي (أي ما يعادل ١.٥ مليار يورو) من خزينة الدولة للنهوض بقطاع الزراعة.

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، فقد أكد سال أنه سينتهج سياسة تقوم على ما أطلق عليه "التنوع وإعادة التوازن"، سواء في الشراكات السياسية والدبلوماسية أو في السياسات الاقتصادية، وذلك من خلال "تعزيز التعاون والشراكة بين دول الجنوب وكذا مع القوى الصاعدة"^(٦٥).

٥- محمد بن عبد الله ديون Mahammed Boun Abdallah Dionne

ولد محمد ديون في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩ في جوساس، في منطقة فاتيك في السنغال. وكان ديون خبيراً اقتصادياً وعالم كمبيوتر، وذلك قبل دخوله عالم السياسة. وكان مؤيداً وحليفاً لماكي سال خلال فترة رئاسة الأخير للسنغال، وشغل عدة مناصب خلال رئاسة سال، بما في ذلك رئيس ديوان مكتب الرئيس. شغل ديون لاحقاً منصب رئيس الوزراء الثالث للرئيس سال، وذلك خلال الفترة منذ عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. وفي سبتمبر عام ٢٠٢٣، أعلن ديون ترشحه للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤، حيث ترشح كمرشح مستقل. إلا أنه مرض في المراحل الأخيرة من الحملة الانتخابية ونُقل إلى فرنسا لتلقي العلاج. وبالفعل فقد توفي محمد ديون في ٥ أبريل عام ٢٠٢٤، أي بعد أقل من أسبوعين من إعلان نتائج الانتخابات^(٦٦).

^(٦٥) غريغوار سوفاج: م س ذ.

^(٦٦) Nigel Walker: *op.cit.*, p. 15.

٦- علي نجوي ندياي Aly Nguille Ndiaye

ولد علي نجويل ندياي في ١٦ أغسطس عام ١٩٦٤ في لينغير، في منطقة دجولوف الواقعة شمال السنغال. وكان والده، إبراهيم ندياتي ندياي، عمدة سابق لبلدية لينغير. ولقد تخرج علي ندياي من مدرسة البوليتكنيك في تيبس عام ١٩٨٨ وحصل على دبلوم في الهندسة المدنية. ثم التحق بمعهد إلينوي للتكنولوجيا في شيكاغو، وحصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، حيث كان متخصصاً في بحوث التمويل والعمليات. بعد عودته إلى السنغال، عمل ندياي في بنك الإسكان السنغالي (BHS)، حيث وصل إلى منصب مدير الائتمان، ثم أصبح رئيساً لشركة Aris Engineering، وهي شركة هندسية عقارية، ورئيساً لمجلس إدارة نادي ASC لكرة القدم. وفي عام ٢٠٠٧، قرر ندياي دخول عالم السياسة، وأنشأ الحركة من أجل نهضة دجولوف MRD. وفي عام ٢٠١٢، تم انتخابه عمدة لمدينة لينغير، وهو المنصب الذي لا يزال يحتفظ به. وفي ذات العام، دعم ندياي مكي سال والتحالف من أجل الجمهورية (APR) في الانتخابات الرئاسية. وفي عام ٢٠١٣، تم دمج حركته مع الحزب، كجزء من حركة بنو بوك ياكار (BBY) الأوسع. ولقد شغل ندياي عدة مناصب وزارية في حكومات مختلفة خلال فترة رئاسة سال من بينها: وزير الطاقة والمناجم والصناعة (منذ أبريل ٢٠١٢ حتى سبتمبر ٢٠١٧)؛ وزير الداخلية (منذ سبتمبر ٢٠١٧ حتى نوفمبر ٢٠٢٠)؛ ووزير الزراعة والتجهيزات الريفية والسيادة الغذائية (منذ سبتمبر ٢٠٢٠ حتى سبتمبر ٢٠٢٣). وفي سبتمبر ٢٠٢٣، وبعد وقت قصير من اختيار أمادو با كمرشح الائتلاف للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤، استقال ندياي من وزارة الزراعة وغادر حزب BBY وتنافس في انتخابات ٢٠٢٤ كمرشح مستقل^(٦٧).

٧- أنتا بابكر نجوم Anta Babacar Ngom

تعتبر أنتا باباكار نجوم، البالغة من العمر ٣٩ عامًا، السيدة الوحيدة التي ترشحت للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤ وخاضت سباق الرئاسة. وجزير بالذكر أن نجوم سيدة أعمال ناجحة والرئيس التنفيذي لشركة سيديم Sedima، أكبر شركة دواجن ليس فقط

(67) Ibid, p. 16.

في السنغال وإنما في منطقة شرق ووسط أفريقيا، حيث تدير Sedima امتيازات كنتاكي فرايد تشيكن في السنغال. وجدير بالذكر أن والدها رئيس ومؤسس شركة سيديم. ولقد دخلت نجوم السياسة في مرحلة متأخرة من عام ٢٠٢٣، وتحديداً في شهر أغسطس ٢٠٢٣، وذلك مع إطلاق حركة البديل من أجل الجيل القادم من المواطنين^(٦٨).

٨- خليفة أبا بكر سال Khalifa Ababacar Sall

ولد خليفة أبا بكر سال في ١ يناير عام ١٩٥٦، وهو سياسي مخضرم، أمضى العقود الأربعة الماضية من عمره في السياسة، وفاز في انتخابات المجالس البلدية وكذا في انتخابات البرلمان الوطني، فضلاً عن شغله عدة مناصب وزارية، كما تم انتخابه لفترتين كعمدة لمدينة داكار، وذلك خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨. وجدير بالذكر أن خليفة سال لا علاقة فرابة بينه وبين الرئيس ماكي سال. وفي مارس عام ٢٠١٧، تم القبض على خليفة سال، وذلك للاشتباه في قيامه باختلاس ٣ ملايين دولار من الأموال العامة. وبالفعل فقد ثبتت إدانته وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات، تلك الإدانة التي منعتة من خوض الانتخابات الرئاسية في فبراير عام ٢٠١٩. وفي سبتمبر من ذات العام، أصدر الرئيس ماكي سال عفواً عنه. وخاض خليفة سال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ كمرشح يمثل ائتلاف مانكو تاكسوو السنغالي (تحالف إحياء السنغال)^(٦٩).

القسم الخامس

نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٤

ودلالاتها بالنسبة للتداول السلمي للسلطة في السنغال

طبقاً للقانون السنغالي، يتم فرز الأصوات في مراكز الاقتراع بعد إغلاق صناديق الاقتراع، حيث يقوم موظفو الاقتراع بفتح صندوق الاقتراع والتحقق من عدد المظاريف. ثم يعين أعضاء طاقم الاقتراع، من بين الناخبين الحاضرين، ما لا يقل عن أربعة مكاتب

(68) Reuters: **who are the main candidates in Senegal's presidential election?**, available at: <https://www.reuters.com/world/africa/main-candidates-senegals-presidential-election-2024-02-02/> accessed on 10 March 2024.

(69) Nigel Walker: **op.cit.**, p. 17.

تصويت قادرة على قراءة وكتابة اللغة الفرنسية، بوصفها اللغة الرسمية للسنغال. ويقوم أحد القائمين على عد الأصوات بإخراج بطاقة الاقتراع من كل مطروف وتميرها إلى شخص آخر، والذي يقرأها بصوت عالٍ. ويقوم اثنان على الأقل من المسؤولين عن عد الأصوات بتسجيل الأسماء على أوراق الاقتراع باستخدام أوراق معدة لهذا الغرض. وجدير بالذكر أنه يتم عد جميع بطاقات الاقتراع مرتين^(٧٠). وفيما يلي عرض لنتائج الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ وما لها من دلالات على مستقبل الدولة.

أولاً: نتائج الانتخابات الرئاسية في السنغال ٢٠٢٤

كما تشير محتويات الجدول التالي، نجح الرئيس باسيرو ديوماي فاي في حسم السباق الرئاسي لصالحه من الجولة الأولى، وذلك في سابقة هي الأولى من نوعها التي يفوز فيها مرشح للمعارضة من الجولة الأولى في ١٢ استحقاقاً انتخابياً بالاقتراع العام شهدتها السنغال على مدار تاريخها منذ الاستقلال^(٧١)، وعلى عكس توقعات المراقبين بأن الانتخابات في السنغال يصعب حسمها من جولة واحدة وربما تشهد جولة إعادة يخوضها المرشحون الأكثر تأييداً من حيث نسبة الأصوات التي حصلوا عليها في الجولة الأولى. ولقد أعلنت محكمة الاستئناف في داكار صباح يوم ٢٧ مارس ٢٠٢٤ نتائج الانتخابات، وذلك بعد إحصاء جميع الأصوات في كافة مراكز الاقتراع، حيث حصل فاي على نسبة ٥٥.٥% من الأصوات، في حين حصل منافسه مرشح الائتلاف الحاكم أمادو با على نسبة ٣٤.٠٩% من الأصوات، الأمر الذي أدى إلى فوز فاي من الجولة الأولى، ليصبح بذلك أصغر رئيس دولة في تاريخ البلاد، وأصغر رئيس منتخب ديمقراطياً في أفريقيا^(٧٢).

(70) International foundation for electoral systems: “Election Snapshot...”, *op.cit.*, p. 2.

(٧١) الشرق للأخبار: م س ذ، ص ٢

(72) Sidy Mohamet: “**Résultats de la présidentielle au Sénégal: découvrez en temps réel les voix cumulées par candidat**”, Senego, available at: https://senego.com/resultats-de-la-presidentielle-au-senegal-decouvrez-en-temps-reel-les-voix-cumulees-par-candidat_1678411.html / accessed 30 March 2024.

الجدول رقم ١

نتائج الانتخابات الرئاسية السنغالية ٢٠٢٤

م	الحزب	المرشح	عدد الأصوات الحاصل عليها	نسبة الأصوات الحاصل عليها
١	باستيف	باسيرو ديوماي فاي	8055	55.50%
٢	التحالف من أجل الجمهورية	أمدو با	4948	34.09%
٣	حزب الوحدة والتجمع	علي مامادو ديا	437	3.01%
٤	ريومي	إديسا سيك	268	1.85%
٥	مانكو تاكسوو السنغال(تحالف إحياء السنغال)	خليفة سال	210	1.45%
٦	جمهورية القيم	تيرنو ألسان سال	69	0.48%
٧	حزب البناء والتضامن	بوبر كامارا	57	0.41%
٨	تحالف الخوادم ومسيرة من أجل النهضة MPR	باب جبريل فال	60	0.39%
٩	مستقل	علي نجوي ندياي	53	0.37%
١٠	مستقل	سيريني مبوب	52	0.36%
١١	مستقل	شبيخ تديان ديبه	51	0.35%
١٢	البديل من أجل الجيل القادم من المواطنين	أنتا بابكر نجوم	46	0.32%
١٣	مستقل	داودا ندياي	39	0.27%
١٤	الحزب الجمهوري من أجل التقدم	ديتية فال	36	0.25%
١٥	الاتحاد الوطني/ تيكي	مامادو لامين ديالو	28	0.19%
١٦	مستقل	اليو مامادو ديا	23	0.16%
١٧	مستقل	محمد بن عبد الله ديون	23	0.16%
١٨	الحزب الكبير Grand party	ماليك جاكو	16	0.11%
١٩	مستقل	حبيب سي	6	0.04%

Source: Sidy Mohamet: “Résultats de la présidentielle au Sénégal: découvrez en temps réel les voix cumulées par candidat”, Senego, https://senego.com/resultats-de-la-presidentielle-au-senegal-decouvrez-en-temps-reel-les-voix-cumulees-par-candidat_1678411.html/

وبالرغم من أن الرئيس فاي لم يكن شخصية معروفة ولم يكن البديل الأبرز لدى الناخبين، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في تزايد شعبيته وتعاضم تأييد الناخبين له وبخاصة من فئة الشباب. ولعل ذلك مرده إلى نشاطه السياسي والحقوقى واعتقاله قبل الانتخابات بفترة وجيزة من جهة، وكذا إلى حصوله على دعم وتأييد زعيم المعارضة عثمان سونكو، الأمر الذي ساهم في زيادة شعبية فاي في زمن قياسي، خاصة بعد أن رفض المجلس الدستوري ترشيح عثمان سونكو للرئاسة على النحو السالف بيانه^(٧٣).

وسرعان ما تمكن فاي من تقديم نفسه كبديل يجسد فكرة التغيير للسلطة القائمة في السنغال بكل سياساتها وممارساتها، تلك السلطة التي وجهت إليها اتهامات من جانب المعارضة بالفساد وسوء الإدارة وغياب العدالة الاجتماعية. وطبقاً لعدد من المحللين السياسيين، فقد اتسم الاقتراع في السنغال بغلبة العاطفة على المنطق، وذلك بالنظر إلى رغبة الناخبين - وبخاصة الشباب - في رؤية تغيير في بلادهم يشكل انقطاعاً عن واقعهم السياسي الراهن وما به من ممارسات^(٧٤). وبالنظر إلى الوعود والتعهدات التي قدمها فاي للناخبين في برنامجه الانتخابي، يمكن القول أن فوز فاي يطرح الكثير من التساؤلات بشأن السياسة الخارجية للحكومة الجديدة، وكذا بشأن علاقاتها مع الدول الأخرى وفي مقدمتها فرنسا، وبخاصة بعد أن أقتربت السنغال من أن تصبح دولة منتجة للنفط والغاز^(٧٥).

^(٧٣) منصف السليمي: انتخابات السنغال - دروس للقارة السمراء والعالم العربي، متاح على

الرابط التالي: <https://rb.gy/45j5be/>. accessed on 30 March 2024.

^(٧٤) الشرق للأخبار: م س ذ، ص ٢، ص ٥

^(٧٥) د. حمدي عبد الرحمن: م س ذ، ص ٥ - ٦

ثانياً: دور أجهزة إدارة الانتخابات خلال عملية الاقتراع وردود فعل المراقبين

قامت جميع هيئات إدارة الانتخابات بأداء دورها على النحو السالف بيانه، وطبقاً لما جاء في الدستور وكذا في القوانين المنشئة لتلك الهيئات. ولقد برز دور المجلس الدستوري خلال الفترة السابقة على عملية الاقتراع وحتى قام بإعلان النتائج النهائية بفوز الرئيس باسيرو ديوماي فاي^(٧٦). وبالمثل فقد اضطلعت وزارة الداخلية بدورها التأميني ومارست اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة كافة صلاحياتها واختصاصاتها بما انعكس على سير العملية الانتخابية. ولعل هذا ما يمكن الاستدلال عليه من تقارير المراقبين الدوليين والإقليميين للانتخابات النيجيرية التي أجريت في أجواء هادئة، بالرغم من حالة الاضطراب التي شهدتها المدن السنغالية خلال الفترة السابقة على الاقتراع. ولقد حظيت الانتخابات الرئاسية السنغالية باهتمام دولي وإقليمي واسع النطاق. ولقد أوفدت اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان بعثة لمراقبة حقوق الإنسان، وذلك بهدف تعزيز الرقابة الانتخابية القائمة على حقوق الإنسان، وبدعم من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي في غرب أفريقيا ومشروع التماسك الاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي إطار مبادرة Wotte ci Jamm أو "انتخابات سلمية". وتألفت البعثة من ٥٤ مراقباً موزعين على ٨ مناطق و١٨ مقاطعة. ولقد تلقى مراقبو اللجنة تدريباً مكثفاً يستهدف رصد مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة في التصويت، وأشاد المراقبون بتوافر كافة الضمانات الأمنية لمشاركة المرأة في تنظيم التصويت الانتخابات الرئاسية السنغالية، مؤكداً التزام كافة المسؤولين عن الانتخابات وجميع الجهات الفاعلة بضمان التعبير عن الحقوق المدنية والسياسية^(٧٧).

^(٧٦) المرجع السابق، ص ٥

^(٧٧) الأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، انتخابات السنغال تعزز الاستقرار في منطقة معرضة للانقلابات، متاح على الرابط التالي:
<https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/06/senegal-election-boost-coup-prone-region>

وتعتبر منصة المراقبة النسائية للانتخابات السلمية، والمعروفة بـ"Étu Jamm" أو "مساحة السلام" بلغة الولوف من أبرز مجموعات مراقبة الانتخابات من السنغال، حيث تألفت من ٥٠ منظمة نسائية من منظمات المجتمع المدني السنغالية والإفريقية، ونشرت عدداً من المراقبات اللاتي قمن برصد الانتخابات في عدد من مراكز الاقتراع في العاصمة السنغالية داكار وفي مناطق أخرى خارج العاصمة. وبالمثل فقد أكدت المنظمات في إطار المنصة على عدم قيامها برصد أية انتهاكات تذكر لحقوق الإنسان وبخاصة النساء خلال عملية الاقتراع. ومن جانبها، أثنت سيمون هيريتيرنس، منسقة فريق الاستجابة لحالات الطوارئ في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي في غرب أفريقيا على العملية الانتخابية في السنغال، والتي أثبتت بموجبها السنغال ومؤسساتها القوية أنها لا تزال تشكل وبحق منارة الاستقرار السياسي في المنطقة، كما أثبتت التجربة السنغالية أن التغيير الديمقراطي للحكومة ممكن عبر صناديق الاقتراع^(٧٨).

وبدعوة من السلطات السنغالية توجهت بعثة من الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السنغال. وتشكلت البعثة من فريق إداري مكون من ١٠ خبراء، بالإضافة إلى ١٠٠ مراقب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى كندا والنرويج وسويسرا، ووفد من البرلمان الأوروبي. وخلال مؤتمر صحفي في العاصمة السنغالية داكار عقب انتهاء الاقتراع، أعلنت البعثة عن تقريرها النهائي، والذي تضمن الملاحظات الرئيسية حول الانتخابات الرئاسية في السنغال، بالإضافة إلى التوصيات ذات الأولوية للانتخابات المقبلة. ولقد أشارت مالين بيورك، رئيسة البعثة، إلى أن "التصويت كان منظمًا بشكل جيد وتم بسلام"، كما أن "الناخبين تمكنوا من الاختيار بحرية"، كما أشادت "بتمسك السنغاليين بسيادة القانون وكذا بقدرة المؤسسات على الصمود والقيام بمهامها

^(٧٨) المرجع السابق.

على أكمل وجه"، مؤكدة أن "الانتخابات عكست قدرة حقيقية للمؤسسات السنغالية على تنفيذ الاستعدادات الفنية بفعالية"^(٧٩).

ومن جانبها أشادت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات في السنغال، والمكونة من ٤٢ مراقب ينتمون إلى ٢٤ دولة أفريقية، بسير وتنظيم العملية الانتخابية بكافة مراحلها، ووصفتها بأنها أجريت وسط مناخ من الهدوء والسلام، مؤكدة أنها جاءت متسقة مع المعايير الدولية ذات الصلة بالنزاهة والشفافية، كما أشادت باستقلال هيئات إدارة الانتخابات وبدورها في القيام بمهامها بدقة على النحو المبين في القانون. ومن جهة أخرى فقد أكد تقرير بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات في السنغال أن ثمة تقدم ملحوظ في معدلات مشاركة المرأة سواء في الانتخابات أو في تمثيلها في عضوية الأجهزة الرقابية والقضائية، فمن بين أعضاء المجلس الدستوري يوجد امرأتان وهو أمر أثنت عليه البعثة، كما أثنت على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية ودعم المشاركة في السنغال، كما أشادت بدور قوات الأمن في تأمين عملية الاقتراع في كافة الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة. واختتمت البعثة تقريرها بأن الانتخابات تعكس حالة من النضج السياسي والديمقراطي للشعب السنغالي^(٨٠).

(79) Election présidentielle du 24 mars: **le rapport final de la Mission d'observation électorale de l'UE**: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/2024/Rapport%20final_MOE%20UE%20Senegal_240524.pdf / accessed on 30 May 2024.

(80) African Union: **African Union Election observation mission to the 24 March 2024 presidential election in the Republic of Senegal, Preliminary Statement**, available at: https://au.int/sites/default/files/pressreleases/43667-pr-Preliminary_Statement_in_English.pdf / accessed on 1 April 2024.

خاتمة

أشارت الكثير من الأدبيات إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم وهيئات إدارة الانتخابات في تحقيق التداول السلمي للسلطة في أية دولة. ويتمتع نظام إدارة الانتخابات في السنغال بخصوصية انعكست على مدى قدرته على الاضطلاع بدور بارز في تحقيق التداول السلمي للسلطة في الدولة الواقعة وسط بيئة إقليمية تتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار السياسي وتجدد الانقلابات العسكرية في السنوات الأخيرة بشكل أكبر من ذي قبل. ولعل هذا ما بدا جلياً في الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤. ولقد حملت الانتخابات الرئاسية السنغالية لعام ٢٠٢٤ في طياتها جملة من الرسائل والاستنتاجات يمكن إجمال أهمها على النحو التالي:

١- لقد شكل الموقف الحاسم للمجلس الدستوري بإلغاء قرار الرئيس المنتهية ولايته ماكي سال بتأجيل الانتخابات الرئاسية السنغالية عام ٢٠٢٤ تأكيداً على قوة المؤسسات الدستورية في السنغال، وذلك من خلال إعلاء صوت القانون حتى وإن جاء ذلك على حساب تفضيلات النخبة الحاكمة. ولعل هذا ما كان له تأثيراً بالغاً في إجهاض أية محاولات من جانب الرئيس لتقويض المؤسسات الدستورية والتلاعب بالدستور واستغلال الأغلبية البرلمانية للاستمرار في منصبه وعرقلة التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، الأمر الذي يعد مؤشراً دالاً على قوة وتماسك نظام إدارة الانتخابات في السنغال، وما له من دور فعال في الحفاظ على الميراث التاريخي السنغالي الذي يعتبر صناديق الاقتراع بمثابة الآلية الشرعية الوحيدة للتغيير.

٢- إن إجراء الانتخابات الرئاسية السنغالية طبقاً للضوابط التي وضعها المجلس الدستوري، وقبل انتهاء المدة الرسمية لولاية الرئيس سال، واحترام نتائج الانتخابات من قبل الأطراف الخاسرة، إنما يدل على أن الالتزام بالمبادئ الديمقراطية يعد من المبادئ الراسخة في السنغال، حتى وإن كان للرئيس أو النخبة الحاكمة تفضيلات سياسية أخرى.

٣- اضطلعت أجهزة إدارة الانتخابات بدورها طوال فترة الحملات الانتخابية وحتى إعلان نتائج الانتخابات. ولعل ما اتسمت به العملية الانتخابية من هدوء وسلاسة- بالرغم من الاضطرابات الشعبية الغاضبة من قرار تأجيل الانتخابات في المرحلة السابقة

على إعلان موعد الاقتراع- ما يعكس ثقة الجماهير ليس فقط في الانتخابات كآلية للتداول السلمي للسلطة وإنما أيضا في أجهزة إدارة الانتخابات وما تتمتع به من نزاهة ومصداقية تجعلها جديرة بثقة الجماهير.

٤- إن دعم الناخبين السنغاليين وخاصة الشباب لباسيرو ديوماي فاي، الأمر الذي أدى لتمكينه من حسم السباق الرئاسي لصالحه من الجولة الأولى إنما يعكس رغبة حقيقية لدى الجماهير في التغيير، وهو ما يشكل مسئولية كبيرة تقع على عاتق فاي إذا ما أراد الحفاظ على ثقة الجماهير.

٥- إن فوز باسيرو ديوماي فاي بالانتخابات الرئاسية في السنغال يحمل في طياته دلالات كثيرة تتجاوز كونه مجرد تغيير في القيادة السياسية، فهو يتجاوز ذلك ليمثل تحولا كبيرا في المشهد السياسي السنغالي وكذا في مسيرتها المستقبلية، فمن المرجح أن تمثل سياسات فاي ما يشبه القطيعة مع بعض التوجهات السياسية الراسخة منذ الاستقلال، والتي حكمت التجربة السنغالية لما يزيد عن ستة عقود. ولذا فإن استمرار فاي في منصبه واستمرار ثقة الجماهير فيه يظل مرهونا بمدى قدرته على الوفاء بتعهداته ومواجهة أية تحديات قد تعرقل تنفيذها وتحويلها إلى واقع مادي ملموس.

٦- أثبتت نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ في السنغال، وما انطوت عليه من أدوار بارزة لهيئات إدارة الانتخابات وبخاصة المجلس الدستوري واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة- أن ثمة علاقة مباشرة بين قدرة نظام إدارة الانتخابات على إدارة العملية الانتخابية بشفافية ومصداقية، وبين تقبل الخاسرين للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، واعترافهم بالهزيمة، الأمر الذي سهل عملية التداول السلمي للسلطة.

٧- أثبتت تقارير المراقبين الدوليين أن الانتخابات الرئاسية السنغالية التي أجريت في ٢٤ مارس عام ٢٠٢٤ اتسمت بالنزاهة والشفافية وعكست قدراً كبيراً من الالتزام بالمعايير الدولية التي يتعين مراعاتها في أية انتخابات. وعليه، يمكن القول أن نظام إدارة الانتخابات في السنغال أنتج انتخابات ذات مصداقية، الأمر الذي جعله قادراً على التأثير في عملية التداول السلمي للسلطة بين الحكومة الحالية والمعارضة، أي أن الحكومة الحالية سلمت بالهزيمة في ظل ثقتها بنزاهة الانتخابات.

٨- إن الدرس العام المستفاد من تجربة السنغال هو أن وجود نظام مستقل وفعال وذو مصداقية لإدارة الانتخابات يعد عاملاً رئيسياً وحاسماً لتحقيق التداول السلمي للسلطة، وإن كان يصعب الحكم عليه باعتباره العامل الوحيد المتحكم في هذا الإطار، كما أن الأمر قد يختلف من حالة إلى أخرى، فقد تكون هناك مسارات مختلفة تضمن إجراء تغييرات سلمية للسلطة، يتطلب أحدها نظاماً موثقاً لإدارة الانتخابات، بينما يتطلب الآخر توافر شروط أخرى من بينها وجود ثقافة سياسية جماهيرية داعمة للتداول السلمي للسلطة، أو رغبة المرشحين الحاليين في التنازل عن السلطة لغيرهم لاستكمال المسيرة، أو غير ذلك من عوامل تستوجب إجراء المزيد من البحث والتحليل، وهو ما يجب استكشافه في المزيد من الدراسات المستقبلية.

وختاماً، وبالنظر إلى مستقبل التداول السلمي للسلطة في السنغال، يمكن القول أن ثمة إجماع جماهيري على أهمية الانتخابات كآلية للتداول السلمي للسلطة في السنغال. ولعل هذا ما يبرر عدم وجود تاريخ انقلابي في هذه الدولة منذ حصولها على الاستقلال. ولم تدخر هيئات إدارة الانتخابات أو المؤسسات الدستورية جهداً في القيام بمهامها على أفضل نحو ممكن، بصرف النظر عن رغبات وتفضيلات النخب الحاكمة في السنغال. ولعل هذا ما بدا جلياً من خلال موقف المجلس الدستوري من قرار الرئيس سال، واحترام الأخير لقرارات المجلس الدستوري وكذا لنتائج الانتخابات، وتسليم السلطة للرئيس المنتخب بالأغلبية في خامس استحقاق رئاسي تشهده السنغال منذ استقلالها. ومن كل ما سبق، يمكن القول أن السياق السياسي العام في السنغال يتمتع بخصوصية تجعل من تصور سيناريو التداول غير السلمي للسلطة-على النحو الذي شهدته بعض دول غرب أفريقيا- في السنغال أمراً من الصعوبة بمكان، ولا يمكن تخيله في السنغال في المستقبل المنظور.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب

١- د. شيماء محي الدين محمود: تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا: دراسة
حالي نيجيريا وموريتانيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥).

ب- المقالات ومصادر الإنترنت

١- الأمم المتحدة: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، انتخابات السنغال تعزز الاستقرار
في منطقة معرضة لانقلابات،

<https://www.ohchr.org/ar/stories/2024/06/senegal-election-boost-coup-prone-region>

٢- الشرق للأخبار: من الزلزلة إلى قصر الرئاسة.. من هو باسيرو ديوماي رئيس السنغال
الجديد؟، <https://rb.gy/0f4yg4/>

٣- د. حمدي عبد الرحمن: "زلزال انتخاب فاي.. اتجاهات التغيير القادم في السنغال"، (أبو
ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبريل ٢٠٢٤)،

<https://rb.gy/coi4w7>

٤- غريغوار سوافاج: الانتخابات الرئاسية في السنغال: المرشحون الأربعة الأبرز تحت
المجهر، <https://rb.gy/s729kn/>

٥- منصف السليمي: انتخابات السنغال- دروس للقارة السمراء والعالم العربي،
<https://rb.gy/45j5be/>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A- Documents

- 1- Coalition Diomaye président: **Le Projet: pour un Sénégal souverain, juste et prospère**, available at: <https://diomayepresident.org/wp-content/uploads/2024/03/Programme-Diomaye-President.pdf> accessed on 20 March 2024.
- 2- **Constitution De La Republique Du Senegal Du 22 Janvier 2001**, <https://wipolex-res.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/fr/sn/sn006fr.pdf>.
- 3- Droit Afrique: **Sénégal Code électoral 2021: Loi n°2021-35 du 23 juillet 2021**, <https://www.droit-afrique.com/uploads/Senegal-Code-2021-electoral.pdf> accessed on 11 March 2024.

- 4- République du Sénégal: **La Commission Electorale Nationale Autonome (CENA), loi n° 2005-07 du 11 mai 2005**, available at: <https://www.cena.sn/pages/creation.html/> accessed on 15 March 2024.
- 5- République du Sénégal: **la loi organique n° 92-23 du 30 Mai 1992**, available at: <https://www.dri.gouv.sn/sites/default/files/LOI/1992/comP4%20loi%20decentralisation%20et%20travail/LOI%20ORGANIQUE%20N%20199223%20DU%2030%20MAI%201992/LOI%20ORGANIQUE%20N%20199223%20DU%2030%20MAI%201992.pdf/> accessed on 1 March 2024.
- 6- République du Sénégal: **Loi N° 2006-04 Du 4 Janvier 2006, Portant Creation Du Conseil National De Regulation De L'audiovisuel (CNRA)**, chapitre 2, Article 7, <https://www.cnra.sn/do/wp-content/uploads/2013/10/LOI-2006-04-PORTANT-CREATION-DU-CNRA.pdf/>

B- Books

- 1- Huntington, Samuel: **The third wave: Democratization in the late twentieth century** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).
- 2- López-Pintor, Rafael: **Electoral Management Bodies as Institutions of Governance**, (New York: UNDP Bureau for Development Policy, 2000). <https://www.eods.eu/library/UNDP.Electoral%20Management%20Bodies%20as%20Institutions%20of%20Governance.pdf/>

C- Articles

- 1- Bell, Stephen: **Institutionalism: Old and New**, available at: <https://rb.gy/3j5uxo>
- 2- Cho, Wonbin and Carolyn Logan: “Looking towards the future: Alternations in Power and popular perspectives on Democratic Durability in Africa”., **Comparative political Studies**, (vol. 47, Issue 1, 2014).
- 3- Hartlyn, Jonathan, Jennifer McCoy, and Thomas M. Mustillo: “Electoral Governance Matters: Explaining the Quality of Elections in Contemporary Latin America”., in **Comparative political studies**, (Volume 41, Issue 1, Jan 2008), <https://journals.sagepub.com/doi/epdf/10.1177/0010414007301701/>
- 4- Idowu, Harrison Adewale, N. Oluwafemi ‘Femi’ Mimiko: “Election Management Systems and Peaceful Alternation of Power between Incumbent and Opposition Governments in Ghana and Nigeria”., **politikon: The IAPSS Journal of Political Science**, (Montreal: The

international association for political science students, vol. 44, March 2020).

<https://politikon.iapss.org/index.php/politikon/article/view/227/227>

- 5- Idowu, Harrison and Oluwafemi Mioko: “Enabling Factors for Peaceful political power alternation and democratic consolidation in Ghana and Nigeria”, **Taiwan Journal of Democracy**, (Taipei: Taiwan Foundation for Democracy, vol. 16, no. 1, July 2020).
- 6- Little, Andrew, Joshua Tucker and Tom LaGatta: “Elections, Protests and Alternation of power”, **Journal of politics**, (Chicago: The University of Chicago press Journals, Vol. 77, no. 4, October 2015).
- 7- Mbaeze, Netchy, Chukwuma Rowland Okoli and willy Okonkwo: “political power Alternation and Electoral violence in post- colonial Africa: Experiences in Nigeria and Kenya, 1999- 2006”, **Socialscientia Journal of the social Sciences and Humanities**, (Awka: The Centre for Research and Propagation of African Heritage and Development, vol. 2, no. 3, September 2017)
- 8- Mozaffar, Shaheen: “Patterns of Electoral Governance in Africa's Emerging Democracies”, **International Political Science Review**, (Montreal: International political Science Association, Vol. 23, No. 1, Jan 2002).
- 9- Segal, Aaron: “Can Democratic Transition Tame Political Succession?“, in **Africa Today**, (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 43, no. 4, 1996).

D- Reports & papers:

- 1- African Union: **African Union Election observation mission to the 24 March 2024 presidential election in the Republic of Senegal, Preliminary Statement**, available at: https://au.int/sites/default/files/pressreleases/43667-pr-Preliminay_Statement_in_English.pdf/ accessed on 1 April 2024.
- 2- Election présidentielle du 24 mars: **le rapport final de la Mission d’observation électorale de l’UE**: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/2024/Rapport%20final_MOE%20UE%20Senegal_240524.pdf / accessed on 30 May 2024.
- 3- Grütjen, Klaus: **The Republic of Senegal at a political turning point as President Faye takes office**, (Bonn: German Institute of Development and Sustainability, policy brief no. 12, 2024), available at: https://www.idos-research.de/fileadmin/migratedNewsAssets/Files/PB_12.2024.pdf/ accessed on 20 April 2024.

- 4- International Monetary Fund: **Senegal: first reviews under the extended fund facility, the extended credit facility, and the resilience and sustainability facility arrangements**, IMF Country Report No. 23/435, p. 44 available at: <https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2023/English/1SENEA2023003.ashx/> Accessed on 2/ 01/ 2024
- 5- Walker, Nigel: **Senegal: 2024 presidential election**, (London: house of commons library, research briefing, April 2024), available at: <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9990/CBP-9990.pdf/> accessed on 1 May 2024.
- 6- World Bank: **Inflation, Consumer prices (annual %)**, available at: <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=SN/> accessed on 11/ 03/ 2024.
- 7- Yeboah, Emmanuel: **Briefing Paper: Senegal's Electoral and Political Environment ahead of the February 25, 2024 Elections**, available at: <https://wademosnetwork.org/2024/02/briefing-paper-senegals-electoral-and-political-environment-ahead-of-the-february-25-2024-elections/> accessed on 1/ 03/ 2024.

E- Internet sources:

- 1- ACE project: **Electoral Management**, available at: <https://aceproject.org/ace-en/topics/em/introduction/em10/> accessed on 30 February 2024.
- 2- Aparicio, Francisco Javier and Sandra Jessica Ley: **“Electoral Institutions and Democratic Consolidation in the Mexican States, 1990-2004”**, (Mexico city: Centro de Investigación y Docencia Económicas, December 2008), http://investigadores.cide.edu/aparicio/Aparicio&Ley_ElectoralIndep_DTEP208_08.pdf/
- 3- Dunne, Sean and Scott Smith: **Electoral Management during Transition: Challenges and prospects, IDEA policy paper**, (Stockholm: International Institute for Democratic Electoral Assistance, August 2012). <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/electoral-management-during-transition.pdf/>
- 4- Half, Maarten: **confidence in Elections and the Acceptance of Results**, A policy brief of the Electoral Integrity Initiative, (Geneva: Kofi Annan Foundation, policy Brief No. 1, 2017). <https://aceproject.org/ero-en/misc/confidence-in-elections-and-the-acceptance-of/>

- 5- International foundation for electoral systems: **Election Snapshot: Elections in Senegal: 2024 Presidential Elections**, available at: <https://www.ifes.org/sites/default/files/2024-03/2024%20Presidential%20Elections%20in%20Senegal%20FAQs.pdf> accessed 1 April 2024.
- 6- International Foundation for Electoral Systems: **Electoral system design**, available at: <https://www.ifes.org/our-expertise/election-integrity/electoral-system-design/> accessed on 1 May 2024
- 7- Jinadu, Adele: “lessons from electoral management and process in west Africa”., **SAIIA occasional papers**, Governance and APRM programme, (Johannesburg: south African institute of international Affairs, occasional paper 194, 2014). <https://www.aprmtoolkit.saiia.org.za/documents/academic-papers/507-lessons-from-electoral-process-in-west-africa/file>.
- 8- Kane, Coumba: **Senegal's presidential election: Amadou Ba, the governing coalition's candidate by force**, available at: https://www.lemonde.fr/en/le-monde-africa/article/2024/03/24/senegal-s-presidential-election-amadou-ba-the-majority-s-candidate-by-force_6648725_124.html accessed on 25 March 2024.
- 9- Kelly, Catherine Lena: “**Key Takeaways from Senegal’s Presidential Election**”, available at: <https://africacenter.org/spotlight/key-takeaways-from-senegals-presidential-election/> accessed 3/ 04/ 2024
- 10- Le Conseil constitutionnel du Sénégal, available at: <https://www.conseil-constitutionnel.fr/nouveaux-cahiers-du-conseil-constitutionnel/le-conseil-constitutionnel-du-senegal/> accessed on 1 March 2024.
- 11- Le Conseil National de Régulation de l’Audiovisuel, available at: https://www.cnra.sn/do/supervision_elections/ accessed on 3 March 2024.
- 12- Mohamet, Sidy: “**Résultats de la présidentielle au Sénégal: découvrez en temps réel les voix cumulées par candidat**”, Senego, available at: https://senego.com/resultats-de-la-presidentielle-au-senegal-decouvrez-en-temps-reel-les-voix-cumulees-par-candidat_1678411.html / accessed 30 March 2024.
- 13- Oliva, Fabio: “‘Learning to Lose’: Accepting Electoral Outcomes”., in UNSSC, **The Role of Elections in Peace Processes**, (Turin: United Nations System Staff College and Zentrum für Internationale Friedenseinsätze, 2011) [https://www.zif-berlin.org/sites/zif-](https://www.zif-berlin.org/sites/zif-berlin.org/files/2011/09/learning-to-lose-accepting-electoral-outcomes.pdf)

berlin.org/files/inline-files/UNSSC-ZIF-2011-The-Role-of-Elections-in-Peace-Processes_2011.pdf/

- 14- République du Sénégal: **Ministère de l'Intérieur: Organisation des élections**, available at: <https://interieur.sec.gouv.sn/processus-electoraux/organisation-des-elections/> accessed on 15th March 2024.
- 15- République du Sénégal: **Ministère de la Justice du Sénégal, La Cour d'Appel du Dakar**, <https://justice.sec.gouv.sn/pouvoir-judiciaire/cours-dappel/#:~:text=La%20Cour%20d'Appel%20statue,des%20conseils%20des%20Ordres%20professionnels/>
- 16- Reuters: **who are the main candidates in Senegal's presidential election?**, available at: <https://www.reuters.com/world/africa/main-candidates-senegals-presidential-election-2024-02-02/>
- 17- The Africa Centre for Strategic Studies: **Senegal: March 24**, available at: <https://africacenter.org/spotlight/2024-elections/senegal/> accessed on 20 Jan 2024.
- 18- University of Florida: Trans-Saharan Elections Project: **The Administration of Elections – Senegal**, available at: <https://tsep.africa.ufl.edu/the-administration-of-elections/senegal/> accessed in 18/ 03/ 2024.